

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم السبت الواقع في ١٩٨٨/٣/٢٦

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

١٩٨٨/٣/٢٧

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٥ شعبان سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ٢ نيسان سنة ١٩٨٨ م العدد ٣٥٤٥

الفرس

صفحة

٧٢٥	قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨	قانون اصول المخالفات المدنية
٨١٦	قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٨	قانون معدل لقانون محاكم الصلح
٨١٨	نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨	نظام علاوات الضباط البحريين في القوات المسلحة الاردنية
٨٢٢	نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨	نظام تنظيم وادارة وزارة الثقافة والاثاث القومي
٨٢٥	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالفوائد المدفوعة على الدخل ورأس المال	
٨٢٤	تمرعة البريد الالكتروني (الفاكسيلي)	

مديرية الطابع المتحركة

هكذا من الأصل

سجل المحاكمات المدنية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاميان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون اصول المحاكمات المدنية

رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨

مادة ١ -

يسمى هذا القانون قانون اصول المحاكمات المدنية لسنة ١٩٨٨ ويعمل به بعد مائة وعشرين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

باب تهييئي

احكام عامة

تطبيق القانون من حيث الزمان

مادة ٢ -

تسري احكام هذا القانون على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ويستثنى من ذلك :

١. النصوص المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد ختام المحاكمة في الدعوى .
 ٢. النصوص المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدا قبل تاريخ العمل بها .
 ٣. النصوص المنظمة لطرق الطعن بالنسبة اليها صدر من احكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملفية او منشئة لطريق من تلك الطرق .
- وكل اجراء من اجراءات المحاكمة تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم يرد نص على خلاف ذلك .

المصلحة في الدعوى

المادة (٣)

- (١) لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقررها القانونيون .
- (٢) تكفي المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه .

التعليقات

المادة (٤)

لا يجوز اجراء أى تبليغ أو تنفيذ قبل الساعة السابعة صباحا ، ولا بعد الساعة السابعة مساء ولا في أيام العطل الرسمية الا في حالات الضرورة واذن كتابي من المحكمة .

المادة (٥)

- يجب أن تشتمل ورقة التبليغ على البيانات الآتية :
- (١) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها التبليغ .
 - (٢) اسم طالب التبليغ بالكامل ، وعنوانه واسم من يمثل ان وجد .
 - (٣) اسم المحكمة أو الجهة التي يجرى التبليغ بأمرها .
 - (٤) اسم المبلغ اليه بالكامل وعنوانه ، أو من يمثل ان وجد .

هكذا من الأصل

- (٥) اسم المحضر بالكامل وتوقيعه على كل من الأصل والصورة .
- (٦) موضوع التبليغ .
- (٧) اسم من سلم اليه التبليغ وتوقيعه على الأصل بالاستلام أو إثبات امتناعه وسببه .

المادة (٦)

- (١) كل تبليغ يكون بواسطة المحضرين مالم ينص القانون على خلاف ذلك . وعلى من يتولى التبليغ أن يدرج بياناً بكيفية وقوع التبليغ مديلاً باسمه وتوقيعه .
- (٢) إذا كان المطلوب تبليغه يقيم في منطقة محكمة أخرى فهي المملكة ترسل الأوراق الى تلك المحكمة لتتولى تبليغها وإعادتها الى المحكمة التي أصدرتها مرفقة بمحضر يبيّن ما اتخذته بشأنها من اجراءات .

المادة (٧)

- (١) يتم تبليغ الأوراق القضائية بتسليم نسخة منها الى المطلوب تبليغه أينما وجد مالم يرد نص بخلاف ذلك .
- (٢) يجوز لأي شخص أن يعين آخر يقيم في دائرة اختصاص المحكمة وكيلًا عنه لقبول تبليغ الأوراق القضائية .
- (٣) يجوز أن يكون هذا التعمين خاصاً أو عاماً ويجب أن يستم بصك كتابي يوقعه الموكل بحضور رئيس الكتبة الذي يصدق على صحة هذا التوقيع ويحفظه بين أوراق الدعوى .

المادة (٨)

إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب تبليغه في موطنه أو محل عمله يسلم الورقة الى وكيله أو مستخدمه أو لمن يكون ساكناً معه من الأصول أو الفروع أو الأزواج أو الأخوة أو الأخوات من يسدل ظاهريهم على أنهم أتموا الثامنة عشرة من عمرهم على أن لا تكون مصلحة المطلوب تبليغه متعارضة مع مصالحهم .

المادة (٩)

- (١) إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه طبقاً للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها (فـ مـ المـ المطلوب تبليغه) عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن تسليم الصورة يجب عليه أن يسلم التبليغ في اليوم ذاته الى مسؤول مركز الشرطة أو من يقوم مقامه الذي يقع في دائرته موطن المطلوب تبليغه أو محل عمله حسب الأحوال . وعليه أيضاً خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم صورة التبليغ لمركز الشرطة أن يوجه الى المطلوب تبليغه في موطنه الأصلي أو المختار أو محل عمله كتاباً مسجلاً بالبريد يخطر فيه بأن الصورة قد سلمت الى مركز الشرطة .
- (٢) على المحضر أن يبين كل ذلك بالتفصيل في محضر التبليغ موقعاً منه بواقع الحال .

المادة (١٠)

مع مراعاة اجراءات التبليغ المنصوص عليها في أي قانون آخر تسليم الأوراق القضائية على الوجه الآتي :

- (١) فيما يتعلق بالحكومة أو المؤسسات العامة التي يمثلها النائب العام تسلم للنائب العام أو أحد مساعديه أو رئيس الديوان .

هكذا من الأصيل

- (٢) فيما يتعلق بالمؤسسات العامة الأخرى والبلديات والمجالس القروية تسلم لرئيسها أو لمديرها أو للنائب عنها قانوناً أو من يمثلها قانوناً أو لرئيس الديوان فيها .
- (٣) فيما يتعلق بالسجون تسلم لمدير السجن أو من يقوم مقامه ليتولى تبليغها .
- (٤) فيما يتعلق ببخارة السفن التجارية أو بالعاملين فيها تسلم للربان أو لوكيل السفينة .
- (٥) ما يتعلق بالشركات والجمعيات وسائر الأشخاص الاعتبارية الأخرى تسلم في مراكز إدارتها للنائب عنها قانوناً أو لأحد القائمين على إدارتها أو أحد الشركاء المتضامنين أو لمن يقوم مقام كل واحد من هؤلاء . فإذا لم يكن لها مركز إدارة سلمت الصورة لواحد من المذكورين لشخصه أو في محل عمله أو في موطنه الأصلي أو المختار، وإذا كانت الدعوى مقامة على الفرع فتسلم إلى الشخص المسؤول عن إدارته أو إلى النائب عنه قانوناً .
- (٦) فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل فسي الملكة الأردنية الهاشمية تسلم إلى هذا الفرع أو الوكيل بشخصه أو في موطنه .
- (٧) فيما يتعلق برجال الجيش أو برجال الأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني والمؤسسات التابعة لها . تسلم إلى الإدارات القانونية التابعة لها لتتولى تبليغها متى طلب التبليغ في محل عمله .
- (٨) فيما يتعلق بموظفي الحكومة وتستخدم فيها الأوراق إلى مدير الدائرة التابع لها ذلك الموظف أو المستخدم ليتولى تبليغها متى طلب التبليغ في محل عمله .

- (٩) إذا كان المدعي عليه قاصراً أو ناقداً الأهلية تبليغ الأوراق القضائية إلى وليه أو الوصي عليه .
- وفي جميع الحالات السابقة إذا لم يجد المحضر من يصح تبليغه قانوناً ، يعيد الأوراق للجهة القضائية التي صدرت عنها مع شرح مفصل بواقع الحال .

المادة (١١)

يبلغ الشهود وفق الاجراءات الخاصة بتبليغ الخصوم بمذكرة حضور تصدر عن المحكمة .

المادة (١٢)

- (١) إذا وجدت المحكمة بأنه لا تسهيل لاجراء التبليغ وفق الأصول المتقدمة جاز لها أن تقرر اجراء التبليغ .
- أ - بالصاق صورة من الورقة القضائية على لوحة الاعلانات في المحكمة وينظم قلم المحكمة محضراً بالصاق .
- ب - ينشر اعلان في صحيفتين محليتين يوميتين على الأقل .
- (٢) إذا أصدرت المحكمة قراراً بانباع طريقة التبليغ هذه فعلى الرغم مما ورد في هذا القانون يجب أن يعين في القرار المذكور موعداً لحضور المطلوب تبليغه أمام المحكمة وتقدم دفاعه إذا دعت الحاجة إلى ذلك كما تتطلبه الحالة .

المادة (١٣)

إذا كان المطلوب تبليغه مقيماً في بلد أجنبي وكان موطنه فيه معروفاً تسلم الأوراق لوزارة العدل لتبليغها إليه بالطرق الدبلوماسية ما لم يرد نص على خلاف ذلك .

هكذا من الأصل

المادة (١٤)

متى أعيدت الأوراق القضائية الى المحكمة مبلغة على أحد الوجوه
الصينة في المواد السابقة تسير في الدعوى اذا رأت أن التبليغ
موافق للأصول والا فتقرر إعادة التبليغ على أنه اذا تبين للمحكمة
أن التبليغ لم يكن موافقا للأصول ، أو أنه لم يقع أصلا بسبب إهمال
المحضر أو تقصيره يجوز لها أن تقرر أيضا الحكم على المحضر بغرامة
لا تقل عن دينارين ولا تتجاوز خمسة عشر دينارا .

المادة (١٥)

يعتبر التبليغ منتجا لآثاره من وقت توفيق المطلوب تبليغه على ورقة
التبليغ أو من وقت امتناعه عن التوقيع عليها .

المادة (١٦)

يترتب البطلان على عدم مراعاة مواعيد وإجراءات التبليغ وشروطه
المنصوص عليها في المواد السابقة .

الموطن ومحل العمل

المادة (١٧)

الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ومحل العمل هو
المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة ، أو يقوم على إدارة
أمواله فيه ، وبالنسبة للموظف والعامل هو المكان الذي يؤدي فيه
عمله عادة .
وجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن أو أكثر من
محل عمل وفي أحوال التحدد يتساوى الجميع .

المادة (١٨)

موطن القاصر والمحجور عليه والمفقود والغائب هو موطن من ينوب عنه
قانونا ، وموطن الشخص الاعتباري هو المكان الذي يوجد فيه مركز
إدارته ، ولأشخاص الاعتبارية التي يكون مركزها في الخارج ، ولها
فروع في الأردن يعتبر مركز فرعها موطنها لها .

المادة (١٩)

يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين ويكون هو الموطن
بالنسبة لكل ما يتعلق بهذا العمل الا اذا اشترط صراحة قصره على
أعمال دون أخرى .
ولا يجوز اثبات وجود الموطن المختار الا بالكتابة .

المادة (٢٠)

اذا أوجب القانون على الخصم تعيين موطنه الأصلي أو محل عمله أو موطن
مختار فلم يفعل أو كان بيانه ناقصا أو غير صحيح بحيث لم يتيسر تبليغه
جاز تبليغه في المحكمة المختصة بجميع الأوراق التي كان يصح تبليغه
بها في موطنه الأصلي أو محل عمله أو في موطنه المختار .
واذا الغى الخصم أو غير - بعد بدء الخصومة - موطنه الأصلي
أو المختار أو محل عمله ولم يبلغ المحكمة بذلك صح تبليغه في موطنه
أو محل عمله القديم وتسلم الصورة عند الاقتضاء الى جهة الإدارة طبقا
للمادة التاسعة .

معاملات قلم المحكمة

المادة (٢١)

(١) يساعد المحكمة في جلساتها في جميع إجراءات المحاكمة وتحسب
طائلة البطلان كاتب يتولى تحرير المحضر والتوقيع عليه مع المحكمة .

هكذا من الأصل

(٢) على الكاتب أن يعطي من يودع مستنداً كتابياً سنداً يصل به
يوقعه ويختتمه بخاتم المحكمة .

(٣) يحق للخصوم ووكلائهم الاطلاع على ملف الدعوى في قلم المحكمة
ويحق لهم أن يستحصلوا على صورة مصدقة عن الأوراق كلها
أو بعضها .

(٤) إذا قدم الخصم ورقة أو سنداً للاستدلال به في الدعوى فلا
يجوز له سحبه إلا برضاء خصمه أو بأذن خطي من المحكمة بعد
أن تحفظ صورة مصدقة عنه في اضرارة الدعوى .

(٥) يحق لكل شخص أن يحصل بموافقة المحكمة على صورة مصدقة من
كل حكم بعد اداء الرسوم القانونية ما لم ينص القانون على
خلاف ذلك .

المادة (٢٢)

لا يجوز تحت طائلة البطلان للمحضرين ولا للكتابة وغيرهم من موظفي
المحاكم أن يباشروا عملاً يدخل في حدود وظائفهم في الدعاوى الخاصة
بهم أو بأزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم للدرجة الرابعة .

حساب المواعيد

المادة (٢٣)

(١) إذا كان الميعاد مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنتين فلا
يحسب فيه يوم التبليغ أو اليوم الذي حدث فيه الأمر المعتبر
في نظر القانون مجزئاً للميعاد . وينقضي الميعاد بانقضاء
اليوم الأخير منه إذا كان يجب أن يحصل فيه الاجراء ، أما
إذا كان الميعاد مطلقاً فيجب انقضاؤه قبل الاجراء ، فلا يجوز
حصول الاجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد .

شتمه اية قبله وبقائه يومه

وإذا كان الميعاد مقدراً بالساعات كان حساب الساعة التي ينقضي
فيها على الوجه المتقدم .

(٢) تحسب المواعيد المعينة بالشهر أو السنة بالتقويم الميلادي ما لم
ينص القانون على غير ذلك .
وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل
بعد ذلك .

البطلان

المادة (٢٤)

يكن الاجراء باطلاً إذا نص الفارس على بطلانه أو إذا شابه عيب
جوهري ترتب عليه ضرر للخصم .
ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا لم يترتب على الاجراء ضرر للخصم .

المادة (٢٥)

لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته . ولا يجوز
التمسك بالبطلان من الخصم الذي تسبب فيه وذلك كله فيما عدا
الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام . وبزول البطلان
إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً من شرع لمصلحته وذلك فيما عدا الحالات
التي يتعلق فيها بالنظام العام .

المادة (٢٦)

يجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان ، على أن يتم
ذلك في الميعاد المقرر قانوناً لاتخاذ الاجراء ، ولا يعتد بالاجراء
إلا من تاريخ تصحيحه .

هكذا من الأصل

الباب الأول

الاختصاص بتقدير قيمة الدعوى

الفصل الأول

الاختصاص الدولي للمحاكم

المادة (٢٧)

(١) تمارس المحاكم النظامية في المملكة الأردنية الهاشمية حق القضاء على جميع الأشخاص في المواد المدنية، باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء إلى محاكم دينية أو محاكم خاصة بموجب أحكام أي قانون آخر .

(٢) تختص المحاكم الأردنية بالفصل في الدعوى ولو لم تكن داخله في اختصاصها إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمناً .

(٣) إذا رفعت للمحاكم الأردنية دعوى داخلية في اختصاصها فإنها تكون مختصة أيضاً بالفصل في المسائل والطلبات المرتبطة بالدعوى الأصلية وفي كل طلب يرتبط بهذه الدعوى ويقتضي حسن سير العدالة أن ينظر فيها .

كما تختص المحاكم الأردنية بالإجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في الأردن ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية .

المادة (٢٨)

تختص محاكم الأردن بنظر الدعوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو محل إقامة في الأردن وذلك في الأحوال الآتية :

- (١) إذا كان له في الأردن موطن مختار .
- (٢) إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في الأردن أو كانت متعلقة بالغرر بشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها أو كانت متعلقة بانقلاص أسهم فيها .

(٣) إذا كان لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة في الأردن .

المادة (٢٩)

إذا لم يحضر المدعى عليه وكانت المحاكم الأردنية غير مختصة بنظر الدعوى طبقاً للمواد السابقة تحكم المحكمة بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها .

الفصل الثاني

الاختصاص النوعي

المادة (٣٠)

(١) تختص محكمة البداية بالحكم في الدعوى الحقوقية (المدنية والتجارية) التي ليست من اختصاص محكمة الصلح وذلك ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(٢) وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة عن محكمة الصلح في الأحوال التي ينص قانون محاكم الصلح على أنها تستأنف إليها .

(٣) كما تختص بالحكم في الطلبات المستعجلة وسائر الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها .

(٤) تختص محكمة الاستئناف بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من محاكم البداية كما تختص بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع عليها من الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الأحوال التي ينص قانون محاكم الصلح على أنها تستأنف إلى محكمة الاستئناف وكما تختص بالحكم في جميع القضايا التي يرد عليها نص خاص في أي قانون آخر .

مهر

دلالة

الدا

الرا

الذ

هكذا من الأصل

المادة (٣١)

قاضي الأمور المستعجلة في محكمة البداية هو رئيسها أو من يقوم مقامه أو من ينتدبه لذلك من قضاتها وقاضي الصلح في المحاكم التي لا يوجد فيها محكمة بدائية .

المادة (٣٢)

يحكم قاضي الأمور المستعجلة بصفة مؤقتة مع عدم المساس بالحقوق بالأمور التالية، على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا بهذه المسائل إذا رفعت لها بطريق التبعية .

(١) المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت .
(٢) النظر في طلبات تعيين وكيل أو قيم على مال أو الحجز التحفظي أو الحراسة أو منع السفار .

(٣) الكشف المستعجل لاثبات الحالة .

(٤) دعوى سماع الشاهد الذي يخشى فوات فرصة الاستشهاد به على موضوع لم يعرض بعد على القضاء ويحتمل عرضه عليه .
وتكون مصروفاته كلها على من طلبه .

المادة (٣٣)

(١) تنظر المحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة في المسائل المستعجلة تدقيقا دون حاجة لدعوة الخصوم الا اذا رأت المحكمة أو القاضي خلاف ذلك .

(٢) على الطالب أن يرفق الوثائق التي يستند اليها في طلبه للمحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة أن تقرر تكليفه بتقديم كفالة نقدية أو مصرفية أو عدلية من كفيل مليء تضمن كل فتل أو ضرر قد يلحق بالمستدعي بخلافه إذا ظهر أن المستدعي غير محقق في طلبه .

(٣) القرار الذي يصدر بقبول طلب المستدعي في المسائل المستعجلة يكون على ذمة الدعوى الموضوعية ولحين الفصل فيها .

تعيين المرجع

المادة (٣٤)

(١) اذا نشأت مسألة تتعلق بقضية فيما اذا كانت قضية أحوال شخصية داخلية في الصلاحية المطلقة المخولة لمحكمة دينية أم لا فعلى الفرقاء ذوي الشأن أو على المحكمة التي نشأت أمامها هذه المسألة أن يحيلوها الى المحكمة المنصوص عليها في المادة (١١) من قانون تشكيل المحاكم النظامية بمذكرة تقدم الى رئيس كتبة محكمة التمييز .

(٢) يتبع أمام المحكمة المشار اليها في الفقرة السابقة الاجراءات المتبعة أمام محكمة البداية المنصوص عليها في هذا القانون وذلك بالقدر الذي تتطلبه الضرورة .

المادة (٣٥)

(١) اذا أقيمت دعوى تتعلق بموضوع واحد بين الفرقاء أنفسهم في محكمتين وسارت كلتا دعاوى أو قررت كلتا المحكمتين أن النظر في الدعوى القائمة خارج عن حدود صلاحيتها فلكل من الفريقين أن يقدم لائحة يطلب فيها حسم الاختلاف - ايحابها كان أم سلبيا - الى المحكمة الآتي بيانها :

أ - اذا كانت المحكمتان اللتان أقيمت لديهما الدعوى بدائيتين تابعيتين لمحكمة استئناف واحدة فلمحكمة الاستئناف هذه أن تعين المحكمة التي يرجع اليها النظر في الدعوى .

هكذا من الأجل

ب - إذا كان الخلاف بين محكمتين بدائيتين تابعة كل منهما إلى محكمة استئناف غير الأخرى أو كان بين محكمة بدائية ومحكمة استئناف أو بين محكمتي استئناف فتكون المحكمة التي يعود إليها النظر في حسم الاختلاف محكمة التمييز دون غيرها .

(٢) - متى أبرز أي من الفرقاء إشعاراً يفيد أنه تدم لائحة بطلب تعيين المرجع يجب أن يوقف السير في الدعوى .

(٣) - تنظر محكمة الاستئناف والتمييز في طلب تعيين المرجع تدقيقاً دون أن تدعو الفرقاء للشول أمامها .

(٤) - تقدر المحكمة طلب تعيين المرجع غير مقيد بأي ميعاد من مواعيد الاستئناف والتمييز .

الفصل الثالث

الاختصاص المحلي (المكاني)

المادة (٣٦)

(١) في دعاوى الحقوق الشخصية أو المنقولة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع فيها دائرتها موطن المدعي عليه .

(٢) إذا لم يكن للمدعي عليه موطن في الأردن فللمحكمة التي يقع فيها دائرتها مكان إقامة الموقوف .

(٣) إذا تعدد المدعي عليهم كان الاختصاص للمحكمة التي يقع فيها دائرتها موطن أحدهم .

المادة (٣٧)

(١) في الدعاوى العينية العقارية ودعاوى الحيازة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع فيها دائرتها العقار، أو أحد أجزائه إذا كان

واقعا فسي دائرتها محاكم متعددة .

(٢) إذا تعددت العقارات كان الاختصاص للمحكمة التي يقع أحدها فيها دائرتها .

(٣) في الدعاوى الشخصية العقارية يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع فيها دائرتها العقار أو موطن المدعي عليه .

المادة (٣٨)

(١) في الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات القائمة أو التي فسي دور التصفية أو المؤسسات يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع فيها دائرتها مركز إدارتها سواء أكانت الدعوى على الشركة أو الجمعية أو المؤسسة أم من الشركة أو الجمعية أو المؤسسة على أحد الشركاء أو الأعضاء أو من شريك أو عضو على آخر .

(٢) يجوز رفع الدعوى إلى المحكمة التي يقع فيها دائرتها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة وذلك في المسائل المتصلة بهذا الفرع .

المادة (٣٩)

الدعاوى المتعلقة بالتركات أو التي يرفعها الدائن قبل قسمة التركة تكون من اختصاص المحكمة التي يقع فيها دائرتها محل فتح التركة ، وكذلك الدعوى التي يرفعها بعض الورثة على بعض قبل قسمة التركة .

المادة (٤٠)

في المواد التي فيها اتفاق على محل مختار لتنفيذ عقد يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع فيها دائرتها موطن المدعي عليه أو المحل المختار للتنفيذ .

المادة (٤١)

في المنازعات المتعلقة بالافلاس أو الاعسار المدني يكون الاختصاص للمحكمة التي قضت به .

هكذا من الأصل

المادة (٤٢)

في المنازعات المتعلقة بالتوريدات والأشغال وأجور المساكن وأجور العمال والصناع يكون الاختصاص لمحكمة المدعى عليه ، أو للمحكمة التي في دائرتها تم الاتفاق أو نفذ .

المادة (٤٣)

في المنازعات المتعلقة بطلب التأمين يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن الشخص المؤمن عليه أو مكان المال المؤمن عليه .

المادة (٤٤)

في المواد التجارية يكون الاختصاص لمحكمة المدعى عليه أو للمحكمة التي في دائرتها تم الاتفاق وتسليم البضاعة والتي في دائرتها يجب الوفاء .

المادة (٤٥)

في الدعاوى المتضمنة طلب اتخاذ إجراء مؤقت أو مستعجل يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه أو المحكمة المطلوب حصول الإجراء في دائرتها . وفي المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات يكون الاختصاص للمحكمة التي يجري في دائرتها التنفيذ .

المادة (٤٦)

في المنازعات المتعلقة بمصرفات الدعاوى وأتعاب المحاماة إذا وقعت بصورة تبعية يكون الاختصاص للمحكمة التي فصلت في أصل الدعوى على أن لا يخل ذلك في الأحكام الواردة في قانون نقابة المحامين .

المادة (٤٧)

إذا لم يكن للمدعى عليه موطن ولا سكن في الأردن ولم يتيسر تعيين المحكمة المختصة بمقتضى الأحكام المتقدمة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى أو محل عمله فإن لم يكن له موطن ولا محل عمل في الأردن كان الاختصاص لمحكمة عمان .

الفصل الرابع

تقدير قيمة الدعوى

المادة (٤٨)

تقدر قيمة الدعوى باعتبارها يوم رفعها ، وفي جميع الأحوال يكون التقدير على أساس طلب الخصوم .

المادة (٤٩)

- (١) إذا لم تذكر القيمة بالنقد وكان بالامكان تقديرها بالنقد فتقدر من قبل رئيس المحكمة .
- (٢) إذا ارتأيت المحكمة في أي دور من أدوار المحاكمة في صحة القيمة فتقدر من قبل المحكمة .
- (٣) إذا كان المدعى به مبلغا من المال بغير العملة الأردنية فتقدر قيمة الدعوى بما يعادل ذلك المبلغ من العملة الأردنية .

المادة (٥٠)

يدخل في تقدير قيمة الدعوى ما يكون مستحقا يوم رفعها من التضمينات والربيع والمصرفات وغير ذلك من الملحقات المقدرة القيمة ومع ذلك يعتد في جميع الأحوال بقيمة البناء أو الغراس إذا طلبت إزالته .

هكذا من الأصول

المادة (٥١)

الدعوى المتعلقة بملكية العقارات تقدر قيمتها بقيمة العقار وتقدر الدعوى المتعلقة بالمنقول بقيمتها .

المادة (٥٢)

(١) إذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد أو إبطاله أو فسخه تقدر قيمتها بقيمة المتعاقد عليه والنسبة لعقود البذل تقدر الدعوى بقيمة أكبر البدلين .

(٢) إذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد مستمر أو إبطاله أو فسخه كان التقدير باعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة العقد كلها فإذا كان العقد المذكور قد نفذ في جزء منه قدرت دعوى فسخه باعتبار المدة الباقية .

(٣) تقدر دعوى إخلاء المأجور بقيمة بدل الإيجار السنوي .

المادة (٥٣)

إذا كانت الدعوى بين دائن ومدين بشأن حجز أو حق عيني تبعي تقدر قيمتها بقيمة الدين أو بقيمة المال محل الحجز أو الحق العيني أيهما أقل أما الدعوى المقامة من الغير باستحقاق هذا المال فتقدر باعتبار قيمته .

المادة (٥٤)

(١) إذا تضمنت الدعوى طلبات ناشئة من سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة فإذا كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة .

(٢) إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دين الثفات إلى نصيب كل منهم .

المادة (٥٥)

إذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المتقدمة اعتبرت قيمتها زائدة على سبعماية وخمسين ديناراً .

الباب الثانيرفع الدعوى وقيدھاالمادة (٥٦)

ترفع الدعوى بناءً على طلب المدعي بلائحة تودع قلم المحكمة باسم ينص القانون على غير ذلك .

ويجب أن تشتمل لائحة الدعوى على البيانات الآتية :

- (١) اسم المحكمة المرفوع أمامها الدعوى .
- (٢) اسم المدعي بالكامل ومهنته أو وظيفته ومحل عمله وموطنه واسم من يمثل به بالكامل ومهنته أو وظيفته ومحل عمله وموطنه .
- (٣) أ - اسم المدعى عليه بالكامل ومهنته أو وظيفته ومحل عمله وموطنه واسم من يمثل به بالكامل ومهنته أو وظيفته ومحل عمله .
ب - فإن لم يكن للمدعي عليه أو من يمثل به محل عمل أو موطن معلوم فأخر محل عمل أو موطن أو محل إقامة كان له .
- (٤) تعيين موطن مختار للمدعي في الأردن إن لم يكن له موطن فيها ، وفق أحكام المادة (١٩) من هذا القانون .

- (٥) موضوع الدعوى .
- (٦) وقائع الدعوى وأسانيدھا .
- (٧) توقيع المدعي أو وكيله .
- (٨) تاريخ تحرير الدعوى .

هكذا من الأصل

المادة (٥٧)

- (١) على المدعي أن يقدم لائحة دعواه الى قلم المحكمة مرفقة :
 أ - بجميع المستندات المؤيدة لدعواه مع قائمة بمفردات هذه المستندات وصور عنها بقدر عدد المدعى عليهم .
 ب - بمذكرة بالوقائع التي يرغب اثباتها بالبينة الشخصية مشتملة على أسماء شهوده وعناوينهم بالتفصيل من أصل وصور بعدد المدعى عليهم .

(٢) يجب على المدعي أو وكيله أن يوقع على كل ورقة من الأوراق البينة في الفقرة السابقة وأن يقرن توقيعه باقراره ان الورقة مطابقة للأصل اذا كانت صورته .

(٣) بعد أن يستوفى الرسم يقيد القلم لائحة الدعوى في اليوم نفسه في سجل الدعاوى برقم متسلسل وفقاً لأسبقية تقديمها ويوضح عليها وعلى ما يرافقها من أوراق خاتم المحكمة ويذكر أمام الرقم تاريخ القيد بيان اليوم والشهر والسنة ويؤشر بكل ذلك على صور اللائحة .

(٤) يبلغ المدعى عليه صورة عن لائحة الدعوى مرفقة بصور من المستندات والمذكرة المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة .

(٥) تعتبر الدعوى مرفوعة ومنجزة لآثارها من تاريخ هذا القيد ولو كانت المحكمة غير مختصة .

المادة (٥٨)

- (١) تسلم لائحة الدعوى ومرفقاتها من صور أوراق الاثبات لقلم المحكمة ضمن ملف خاص يبين في ظاهره اسم المحكمة وأسماء الخصوم ورقم قيد الدعوى وتاريخ السنة وترقم جميع الأوراق التي تحفظ في الملف بأرقام متتابعة ويدهج ببيان مفرداتها وأرقامها في ظاهرها .
 (٢) تسلم صورة لائحة الدعوى وما يرافقها من صور أوراق للمحضر لتبليغها الى المدعى عليه .

المادة (٥٩)

- (١) على المدعي عليه أن يقدم الى قلم المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه لائحة الدعوى جواباً كتابياً على هذه اللائحة من أصل وصور بعدد المدعين مرفقاً :
 أ - بجميع المستندات المؤيدة لجوابه مع قائمة بمفردات هذه المستندات وصور عنها بقدر عدد المدعين .
 ب - بمذكرة بالوقائع التي يرغب اثباتها بالبينة الشخصية مع أسماء شهوده وعناوينهم بالتفصيل من أصل وصور بعدد المدعين .

(٢) يجب على المدعى عليه أو وكيله أن يوقع على كل ورقة من الأوراق البينة في الفقرة السابقة وأن يقرن توقيعه باقراره ان الورقة مطابقة للأصل اذا كانت صورة .

(٣) بعد انقضاء ثلاثة أيام من تاريخ تبليغ جواب المدعى عليه للمدعي أو في اليوم التالي لانقضاء الأجل الذي كان ينبغي أن يتم الجواب فيه يعرض قلم المحكمة على رئيس المحكمة أو القاضي المختص اضبارة الدعوى لتعيين جلسة للنظر فيها ويبلغ موعد هذه الجلسة الى المدعي والمدعى عليه حسب الأصول . وللمحكمة أن ترجي تعيين الجلسة وتسمح للمدعي بالرد على الجواب ان طلب اليها ذلك .

المادة (٦٠)

- (١) في الدعاوى المستعجلة يعين القاضي جلسة المحاكمة فور قيد لائحةها بدون حاجة لتبادل اللوائح .
 (٢) تعتبر الدعوى غير تابعة لتبادل اللوائح بقرار يصدره رئيس المحكمة في ذيل لائحة الدعوى اذا انحصر فيها طلب المدعي في استيفاء دين أو مبلغ متفق عليه من المال مستحق على المدعى عليه ناشئ عن :
 -

هكذا من الأصل

- ١ - عقد صريح أو ضمني (كالبوليصة والكمبيالة أو الشيك
مثلا) ، أو .
- ب - سند تعهد أو عقد مكتوب يقضي بدفع مبلغ من المال
متفق عليه ، أو .
- ج - كفالة إذا كان الادعاء على الأصل يتعلق بنقطة يد بين
أو مبلغ من المال متفق عليه .

المادة (٦١)

- (١) ميعاد الحضور أمام محاكم الصلح والبدائية والاستئناف ١٥
يوما ويجوز في حالة الضرورة انقاص هذا الميعاد الى سبعة
أيام .

- (٢) ميعاد الحضور في الدعاوى المستعجلة أربع وعشرون ساعة
الا اذا اقتضت الضرورة انقاص هذا الميعاد الى ساعة بشرط
أن يحصل التبليغ للخصم نفسه .

المادة (٦٢)

يكون انقاص المواعيد في الأحوال المتقدمة بقرار من المحكمة أو قاضي
الأمر المستعجلة ولا يترتب البطلان على عدم مراعاة مواعيد الحضور
وذلك بغير اخلال بحق المطلوب تبليغه في التأجيل لاستكمال
الميعاد .

الباب الثالث

حضور الخصوم وشايعهم

الفصل الأول

حضور الخصوم

المادة (٦٣)

مع مراعاة ما ورد في قانون نقابة المحامين وقانون محاكم الصلح :

- (١) لا يجوز للمتداعين - من غير المحامين - أن يحضروا أمام المحاكم
لنظر الدعوى الا بواسطة محامين يمثلونهم بمقتضى سند توكيل .
- (٢) يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله بسند رسمي
إذا كانت وكالته عامة وأن كانت وكالته خاصة غير رسمية وجب
أن يكون مصدقا على توقيع الموكل .
- (٣) اذا تعدد الوكلاء جاز لأحدهم الانفراد بالعمل في القضية
عالم يكن ممنوعا من ذلك صراحة في التوكيل .
- (٤) يجوز للوكيل أن ينوب غيره من المحامين ان لم يكن ممنوعا من
الانابة صراحة في التوكيل .

المادة (٦٤)

بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله الذي باشر
المحاكمة معتبرا في تبليغ الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة
التقاضي الموكل بها .

المادة (٦٥)

التوكيل بالخصومة يخول الوكيل سلطة القيام بالأعمال والاجراءات اللازمة
لرفع الدعوى ومتابعتها أو الدفاع فيها ، واتخاذ الاجراءات التحفظية
الى أن يصدر الحكم في موضوعها في درجة التقاضي التي وكل
فيها وتبلغ هذا الحكم .

المادة (٦٦)

- (١) يجوز لأي فريق ينوب عنه محام مدعيا كان أم مدعي عليه أن يعزل
محاميه في أي دور من أدوار المحاكمة وذلك بإبلاغ المحكمة
اشعارا بهذا العزل تبلغ نسخة منه الى الفرقاء الآخرين .
- (٢) لا يجوز للمحامي أن ينسحب من الدعوى الا باذن من المحكمة .

هكذا من الأصل

الفصل الثاني

الغياب

المادة (٦٧)

- (١) لا يجوز أن تجرى المحاكمة الا وجاهيا أو بمثابة الجاهي .
 (٢) اذا حضراى من فرقاء الدعوى في أية جلسة كانت الخصومة وجاهية (اعتبارية) بحقه ولو تخلف بعد ذلك ولا يقبل حضوره فيما بعد اذا كانت القضية معدة للفصل .

- (٣) اذا كان الحكم وجاهيا (اعتباريا) تترتب عليه ذات الآثار التي تترتب على الحكم الصادر بمثابة الجاهي في هذا القانون وفي أى قانون آخر .

(٤) اذا حضر المدعى عليه ولم يحضر المدعي :

- أ - يجوز للمحكمة اذا لم يكن للمدعى عليه دعوى متقابلة أن تقرر بناء على طلبه اسقاط الدعوى أو الحكم فيها .
 ب - اذا كان للمدعى عليه في الدعوى ادعاء متقابل فله الخيار في طلب اسقاط الدعويين أو اسقاط الدعوى الأصلية أو السير في الدعوى المتقابلة أو الحكم بهما معاً .
 (٥) اذا لم يحضر أحد من الفرقاء يجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى أو تسقطها .

المادة (٦٨)

لا يجوز للمدعي أو المدعى عليه أن يبدى في الجلسة التي تغلف فيها خصمه طلبات جديدة ، أو أن يعدل أو يزيد أو ينقص في الطلبات الأولى ، ما لم يكن التعديل متمخضا لمصلحة خصمه وغير مؤثر في أى حق من حقوقه .

المادة (٦٩)

اذا تبين للمحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان تبليغه لائحة الدعوى وجب عليها تأجيل الدعوى الى جلسة تالية يعاد تبليغه للائحة تبليغا صحيحا .
 واذا تبين لها عند غياب المدعى عدم علمه بالجلسة قانونا وجب عليها تأجيل الدعوى الى جلسة تالية تبليغه بها .

المادة (٧٠)

- (١) اذا توفي أحد الفرقاء أو تقرر اعلان افلاسه أو طرأ عليه ما يفقده أهليته للخصومة والدعوى قائمة بتبلغ المحكمة ورثته أو من قام مقامه قانونا بناء على طلب الفريق الآخر أو من تلقا نفسه لزوم الحضور الى المحكمة في وقت تعيينه للسير في الدعوى من النقطة التي وقفت عندها .

- (٢) واذا كانت الوفاة والدعوى جاهزة للحكم وجب على المحكمة النطق بالحكم رغم الوفاة .
 الباب الرابع

المادة (٧١) اجراءات المحاكمة - ونظر الدعوى

- (١) تكون المرافعة علنية الا اذا رأت المحكمة من تلقا نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم اجراءها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للاداب أو حرمة الأسرة .
 (٢) يحق للمحكمة ولقاضي الأمور المستعجلة أن يعقد جلساته في غير قاعة المحكمة وفي أى وقت يحدده .
 (٣) للمحكمة أن تسمع أقوال الفرقاء وأن تسمع الشهود الذين يجهلون العربية بواسطة مترجم بعد حلف اليمين .

هكذا من الأصل

المادة (٧٢)

- (١) ينادى على الخصوم في الموعد المعين للمحاكمة .
- (٢) للمحكمة أن تسمح للخصوم أثناء سير الدعوى بتقديم مستندات أو مذكرات أو وسائل اثبات جديدة في أية مرحلة كانت عليها الدعوى إذا اقتضت بأنها ضرورية للفصل فيها .
- (٣) للمحكمة أن تعطي الخصوم المهل المناسبة للاطلاع على المستندات والرد عليها كلما اقتضت الحال ذلك .
- (٤) تحكم على من يتخلف من موظفيها أو من الخصوم عن إيداع المستندات أو عن القيام بأي إجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذي حدته المحكمة بغرامة لا تزيد عن عشرين دينارا ويكون ذلك بقرار يثبت في محضر الجلسة له مالا لحكام من قوة تنفيذية ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق ، ولكن للمحكمة أن تقبل المحكوم عليه من الغرامة كلها إذا أبدى عذرا مقبولا .

المادة (٧٣)

- (١) ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها ، وللرئيس أن يخرج من الجلسة كل من يخل بنظامها فإن لم يمثل كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبس مدة لا تتجاوز الثلاثة أيام أو بتغريمه عشرة دنانير ويكون حكمها قطعيا .
- (٢) إذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدون وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع أثناء انعقاد الجلسة ما للرئيس الإداري توقعه من الجزاءات التأديبية .
- وللمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي تصدره بناء على الفقرات السابقة .

المادة (٧٤)

- (١) مع مراعاة ما ورد في قانون نقابة المحامين .
- يأمر رئيس الجلسة بكتابه محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقادها وما يرى اتخاذ من إجراءات التحقيق .
- (٢) إذا كانت الجريمة التي وقعت جنابة أو جنحة كان للمحكمة إذا اقتضت الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه وأحالتة إلى النيابة العامة .

المادة (٧٥)

للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بمحو العبارات الجارحة أو المخالفة للأداب أو النظام العام من أي ورقة من أوراق المرافعات أو المذكرات .

المادة (٧٦)

- (١) تسمع المحكمة ما يبدى به الخصوم أو وكلاهم شفاها من طلبات أو دفع وتثبت في محضر الجلسة ، ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم الا اذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك .
- (٢) للمحكمة أثناء المحاكمة حق استجواب الخصوم حول المسائل التي تراها ضرورية .

المادة (٧٧)

- (١) في ماعدا حالة الضرورة التي يجب اثبات اسبابها في المحضر لا يجوز للمحكمة تأجيل الدعوى لمدة تزيد على خمسة عشر يوما في كل مرة أو التأجيل أكثر من مرة لسبب واحد يرجع إلى أحد الخصوم .
- (٢) ولا يجوز حجز القضية للحكم لمدة تزيد على ثلاثين يوما وإذا أعيدت القضية للمرافعة وجب أن يكون ذلك لأسباب جديدة تثبت في محضر الجلسة .

هكذا من الأصل

المادة (٧٨)

للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة في أية حالة تكون عليها الدعوى إثبات ما اتفقوا عليه من صلح أو أي اتفاق آخر في محضر الجلسة ويوقع عليه منهم أو من وكلائهم. فإذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه، ألحق الاتفاق المكتوب بمحضر الجلسة وأثبت محتواه فيه ويكون للمحضر في هذه الحالة قوة الحكم الصادر عن المحكمة وتعطي صورته وفقا للقواعد المقررة وفقا للأحكام.

المادة (٧٩)

- (١) في أحوال تطبيق قانون اجنبي يجوز للمحكمة أن تكلف الخصوم بتقديم النصوص التي يستندون اليها مشفوعة بترجمة رسمية.
- (٢) وإذا قدم أحد الخصوم مستندات محررة بلغة اجنبية وجب أن يرفق بها ترجمة رسمية أو ترجمة عرقية لا يعترض عليها خصمه. وللمحكمة في جميع الأحوال أن تكلف الخصوم بتقديم ترجمة رسمية.

المادة (٨٠)

- (١) يحرر كاتب الضبط محضر المحاكمة ويوقع عليه مع المحكمة ببيان اسمه الكامل في آخر كل جلسة ويذكر فيه تاريخ افتتاحها وأسماء القضاة وأسماء المحامين والوقوات التي تأمر المحكمة بتدوينهم.
- (٢) أن محضر المحاكمة سند رسمي بما دون فيه.
- (٣) إذا تغير تشكيل المحكمة تغيرا جزئيا أو كليا فيجوز لهيئة المحكمة الجديدة أن تعتمد أية هيئة استعنتها الهيئة السابقة كما يجوز لها أن تسير في الدعوى من النقطة التي وصلت اليها.

المادة (٨١)

- (١) يستمع للشاهد بعد حلفه اليمين دون حضور الشهود الذين لم تسمع شهادتهم.
- (٢) للفريق الذي استدعى شاهدا أن يستجوبه، ثم يجوز للفريق الآخر حينئذ أن يناقشه ويعدد جواز للفريق الذي استدعاه أن يستجوبه ثانية في النقاط الناشئة عن مناقشة الخصم له ويشترط في ذلك أن لا يخرج الاستجواب والمناقشة عن موضوع الدعوى.
- (٣) إذا أبدي أي اعتراض على سؤال ألقى على شاهد فعلى المعارض أن يبين سبب اعتراضه ومن ثم يرد الفريق الذي ألقى السؤال على المعارض وعلى المحكمة أن تقرر بعدئذ إذا كان من الجائز توجيه السؤال أم لا، ويترتب عليها أن تسجل في المحضر السؤال والمناقشة التي دارت حوله والقرار الذي أصدرته في صدره إذا طلب اليها أي فريق ذلك.
- (٤) للمحكمة في أي دور من أدوار المحاكمة أن تلقي على الشاهد ماترا يتفق مع الدعوى من الأسئلة وعلى رئيس الجلسة بعد انتهاء الشاهد من شهادته أن يسأل القضاة إذا كانوا يريدون توجيه أسئلة له، وللمحكمة في أي وقت أن تستدعي أي شاهد سمعت شهادته من قبل لاستجوابه مرة ثانية.
- (٥) تؤدي الشهادة شفاهة ولا يجوز الاستعانة بمفكرات مكتوبة إلا فيما صعب استظهاره ومن لا قدرة له على الكلام يؤدي الشهادة إذا أمكن أن يبين مراده بالكتابة أو بالإشارة.
- (٦) إذا تبلغ الشاهد تبليغا صحيحا وتخلف عن الحضور ولم يكن للشاهد معذرة مشروعة في تخلفه يجوز للمحكمة أن تصدر مذكرة احضار بحقه تتضمن تفويض الشرطة اخلا سبيله بالكفالة وإذا حضر الشاهد ولم تقنع المحكمة بمعذرته فلها أن تحكم عليه بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع أو بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير ويكون قرارها قطعيا.

هكذا من الأصل

المادة (٨٢)

- (١) على الفريق الذي يطلب اصدار مذكرة حضور الى شاهـد أن يدفع الى المحكمة قبل اصدار مذكرة الحضور المبلغ الذي تراه المحكمة كافيا لتسديد مصاريف السفر وغيرها من النفقات التي يتحملها الشاهد في ذهابه وايابه .
- (٢) اذا كان من الضروري سماع شهادة شاهد تعذر حضوره لسبب اقتنعت به المحكمة تأخذ شهادته بحضور الطرفين في محل اقامته أو في غرفة القضاء أو في محل آخر تستنسه أو تنيب أحد قضاها في ذلك والشهادة التي تسمع على هذا الوجه تتلى أثناء النظر في الدعوى .

المادة (٨٣)

- (١) للمحكمة في أي دور من أدوار المحاكمة أن تقرر الكشف والخبرة من قبل خبير أو أكثر على أي مال منقول أو غير منقول أو لأي أمر ترى لزوم اجراء الخبرة عليه .
- فاذا اتفق الفرقاء على انتخاب الخبير أو الخبراء وافقت المحكمة على تعيينهم ولا تولت انتخابهم بنفسها ويتوجب عليها أن تبين في قرارها الأسباب الداعية لاجراء الكشف والخبرة والغاية من ذلك مع تحديد مهمة الخبير وتأمر بايداع النفقات وتعين الجهة المكلفة بها . ويجوز لها أن تقوم بالكشف بكامل هيئتها أو تنتدب أحد أعضائها للقيام به .

- (٢) بعد ايداع نفقات الكشف والخبرة بدعور رئيس المحكمة أو القاضي الذي تنتدبه المحكمة من أعضائها الخبير أو الخبراء والفرقاء للاجتماع في الزمان والمكان المعينين. وبين للخبير أو الخبراء المهمة الموكولة اليهم ويسلمه الأوراق اللازمة أو صورها عنها ويخلفه النمين بأن يؤدي عمله بصدق وأمانة ويحدد للخبير

أو الخبراء معاددا لا يداع التقرير وإذا لم يتمكن من ابداء الخبرة أثناء الكشف ينظم محضرا بهذه الاجراءات يوقع من الحاضرين .

- (٣) بعد ايداع تقرير الخبرة يبلغ كل من الفرقاء نسخة عنه ثم يتلى علنا في الجلسة وللمحكمة من تلقاها نفسها أو بنا على طلب أحد الخصوم أن تدعو الخبير للمناقشة ولها أن تقرر اعادة التقرير اليه أو اليهم لاكمال ما ترى فيه من نقص أو تعهد بالخبرة الى آخرين ينتخبون حسب الأصول .

المادة (٨٤)

إذا كان المطلوب اجراء الكشف والخبرة عليه في منطقة غير منطقية المحكمة التي قررت الخبرة فيجوز لها أن تنيب في الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة رئيس المحكمة أو القاضي الموجود ذلك الشيء في دائرته .

المادة (٨٥)

إذا لم يودع من كلف من الخصوم المبلغ الواجب ايداعه خلال المهلة المعنية جاز للخصم أن يقوم بايداع هذا المبلغ دون اخلاص بحقه في الرجوع على خصمه . ويحق للمحكمة أيضا أن تتخذ من عدم ايداع المبلغ من قبل الخصم المكلف بالايداع دليلا على تنازله عن اثبات الواقعة التي طلب اجراء الخبرة من أجل اثباتها .

المادة (٨٦)

- (١) إذا لم يودع الخبير تقريره في الوقت المحدد في القرار الصادر بتعيينه وجب عليه أن يودع قلم المحكمة قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة يبين فيها ما قام به من الأعمال والأسباب التي حالت دون اتمام خبرته وإذا وجدت المحكمة في مذكرة الخبير

هكذا من الأصل

ما يبرر تأخير منحه مهلة لانجاز خبرته وايداع تقريره ، فان لم يكن ثمة مبرر لتأخره حكمت عليه المحكمة بغرامة لا تزيد على عشرين دينارا ومنحته مهلة أخرى لانجاز خبرته وايداع تقريره أو استبدلت به غيره والزمته برد ما يكون قد قبض من النفقات التي قلم المحكمة ولا يقبل الطعن في القرار الصادر بابدال الخبير والزامه برد ما قبضه من النفقات .

(٢) رأى الخبير لا يقيد المحكمة .

المادة (٨٧)

(١) انكار الخطأ أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع إنما يرد على الوثائق والمستندات غير الرسمية . أما ادعاء التزوير فيرد على جميع الوثائق والمستندات الرسمية وغير الرسمية .

(٢) إذا ثبت من التحقيق أو المضاهاة عدم صحة الانكار أو ادعاء التزوير تحكم المحكمة على المنكر أو مدعي التزوير بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا .

المادة (٨٨)

إذا أنكر أحد الطرفين أو ورثته ما نسب اليه من خطأ أو امضاء أو ختم أو بصمة أصبع في سند عادي أو أفاد الورثة بعدم العلم بما نسب للمورث وكان السند أو الوثيقة ذا اثر في حسم النزاع فيترتب على المحكمة بناء على طلب ميرز السند أو الوثيقة أن تقرر اجراء التحقيق بالمضاهاة والاستكتاب وسماع الشهود وأي عمل فني أو مخبري أو باحدى هذه الوسائل حسبما تكون الحالة .

المادة (٨٩)

تنظم المحكمة محضرا تبين فيه حالة الوثيقة وأوصافها بياناً وفيما يوقعه قضاة الجلسة مع الكاتب كما توقع الوثيقة نفسها من رئيس الجلسة .

المادة (٩٠)

(١) تنتدب المحكمة أحد قضاتها للإشراف على معاملة التحقيق والاستكتاب وسماع الشهود إذا اقتضت الحال .

(٢) تطلب المحكمة الى الفريقين انتخاب خبير أو أكثر للقيام بالمهمة الصينة في الفقرة السابقة وإذا لم يتفقا تولت هي نفسها أمر الانتخاب والخبراء الذين تنتخبهم المحكمة من تلقاء نفسها تجري عليهم الأحكام المتعلقة برد القضاة .

(٣) تعين المحكمة موعداً لمباشرة التحقيق فيها ذكر أو ترك للقاضي المنتدب أمر تعيين هذا الموعد .

(٤) تأمر المحكمة بتسليم الوثيقة أو المستند المطلوب التحقيق فيه الى قلم المحكمة بعد أن تكون قد نظمت ووقعت المحضر وفق أحكام المادة (٨٩) .

المادة (٩١)

يجتمع الخبراء في الزمان والمكان الذين عينتهما المحكمة أو القاضي المنتدب بعد أن يحلفوا اليمين على أن يؤدوا عملهم بصدق وأمانة يباشروا التحقيق والمضاهاة تحت إشرافه وحضور الطرفين على الوجه الآتي :

(١) إذا اتفق الطرفان على الأوراق التي ستستخدم أساساً وقياساً للتحقيق والمضاهاة عمل باتفاقهما ولا فتعبر الأوراق التالية صالحة لما ذكره

(أ) الأوراق الرسمية التي كتبها المنكر أو وقعها بمضائعه أو ختمها بختمه أو بصمها بأصبعه أمام موظف عام مختص أو أمام محكمة .

هكذا من الأصل

ب) الأوراق التي كتبها أو وقع عليها أو ختمها أو وضع بصمة أصبعه عليها خارج الدوائر الحكومية واعترف أمام إحدى المحاكم أو الكاتب العدل أو الدائرة الحكومية المختصة بالخط التي كتب فيها أو التوقيع أو الختم أو البصمة الموقعة به .

ج) الأوراق الرسمية التي كتبها أو امضاها وهو يشغل وظيفة من وظائف الدولة .

د) السندات العادية والوثائق الأخرى التي يعترف المنكر بحضور القاضي المنتدب والخبراء أن خطها أو التوقيع أو الختم أو بصمة الأصبع الموقعة به هو خطه أو توقيعها أو ختمه أو بصمة أصبعه .

٢) لا يتخذ أساسا للتحقيق والمضاهاة الاضاء أو الختم أو بصمة الأصبع الموقعة به أو المختوم به سند عادي أنكره الخصم وإن حكمت إحدى المحاكم في دعوى سابقة بناء على تقرير الخبراء أنه توقيعهم أو ختمهم أو بصمتهم أصبعهم .

٣) في جميع الحالات التي تستند فيها إجراءات التثبت من صحة المستندات على عمل مخبري وكان المختبر حكوميا أو تابعيا لمؤسسة رسمية فيجوز للمحكمة أن لا تنقيد بأي إجراء مما ورد في المواد السابقة بما فيها إجراءات التحليف وأن تباعث من تلقا نفسها إحالة الموضوع مع الأوراق اللازمة إلى المختبر مع بيان المهمة المطلوبة منه وفي هذه الحالة تحول أهمية نفقات أمرت المحكمة بإيداعها كنفقات خبرة لخبرة الدولة .

المادة (٩٢)

على الخصم أن يبين الأوراق التي يدعي أنها صالحة للتحقيق والمضاهاة وجعلها إلى الخبراء في الزمان والمكان المعينين لاجتماعهم وللقاضي

المنتدب أن يقرر ما إذا كانت صالحة لذلك . وإذا كانت هـذه الأوراق في يد الغير أو في دائرة رسمية وأظهر عجزه عن احضارها تولى القاضي طلبها بالطرق الرسمية .

المادة (٩٣)

إذا تعذر نقل الأوراق إلى محل اجتماع الخبراء ينتقل القاضي مع الخبراء والطرفين إلى محل وجودها .

المادة (٩٤)

إذا تعذر الحصول على أوراق يمكن اتخاذها أساسا للتحقيق والمضاهاة أو تم الحصول على هكذا أوراق ولكنها لم تكن كافية لذلك يستكتب المنكر عبارات يعللها عليها الخبراء ثم يهابلون ماكتبه بخط السند وتوقيعه ليرى وجه التماثل أو الخلاف بينهم .

المادة (٩٥)

للخبراء أن يستمعوا إلى افادات من ذكر لهم أنهم رأوا المنكر وهو يكتب الوثيقة أو السند المنكر أو شاهدوه وهو يضع أعضائه عليه أو وهو يختمه بختمه أو ببصمة أصبعه وإلى كل من يعتقد أن له علما بحقيقة الحال ويدونوا افاداتهم في محضر خاص يحفظ للاستئناس به عند ابداء الرأي في صحة الخط أو الختم أو التوقيع أو البصمة . تراعى في أخذ الافادات بمقتضى هذه المادة القواعد المقررة لاستدعاء الشهود وسماع شهاداتهم .

المادة (٩٦)

بعد الانتهاء من التحقيق والمضاهاة والاستكتاب وسماع الافادات يجب على الخبراء أن ينظموا تقريراً يوضحون فيه إجراءات التحقيق الذي قاموا به ويقررون من حيث النتيجة ما إذا كان الخط أو الختم أو الأضاء أو بصمة الأصبع هو للمتكRAM لا، معززين رأيهم بالعلل والأسباب ثم يوقعونه مع القاضي المنتدب الذي عليه أن يرفع مع المستند المنازع فيه إلى المحكمة .

هكذا من الأصل

المادة (٩٧)

بعد تقديم التقرير الى المحكمة يبلغ كل من الطرفين نسخة منه ثم يتلى علنا في الجلسة والمحكمة من تلقاها نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تدعو الخبير أو الخبراء للمناقشة ولها أن تقرر اعادة التقرير اليه أو اليهم لاكمال ما ترى فيه من نقص أو تعهد بالمهمة الى خبير أو أكثر ينتخبون حسب الأصول .

المادة (٩٨)

على مبرز السند الذي أنكر فيه الخطأ والتوقيع أو الخاتم أو بصمة الأصبع أن يدفع سلفا ما تقرر المحكمة أنه يكفي لتفقات التحقيق والمضاهاة .

المادة (٩٩)

إذا ادعى أن السند المبرز مزور وطلب الى المحكمة التدقيق في ذلك وكان هناك دلائل وإمارات تثير وجود التزوير تأخذ المحكمة من مدعي التزوير كفيلا يضمن لخصمه ما قد يلحق به من عطل وضروا إذا لم تثبت دعواه ثم تحيل أمر التحقيق في دعوى التزوير الى النيابة وتوكل النظر في الدعوى الأصلية الى أن يفصل في دعوى التزوير المذكورة على أنه إذا كان السند المدعى تزويره يتعلق بمادة أو أكثر فلا يؤخر النظر في باقي المواد التي تضمنتها الدعوى .

المادة (١٠٠)

يحق للمحكمة أن تأمر أي فريق أن يبرز ما في حوزته أو تحت تصرفه من مستندات ترى أنها ضرورية للفصل في الدعوى .

المادة (١٠١)

يحق لكل فريق في الدعوى أن يطلب الى المحكمة أن تبلغ اشعارا لأي فريق آخر تكلفه فيه ابراز أي مستند اشار اليه في لائحته ولم يقدم نسخة منه ليطلع عليه وأن يسمح له أخذ صورة عنه وكل فريق لا يمثل لهذا الاشعار لا يحق له فيما بعد أن يبرز ذلك المستند كبهة له في تلك الدعوى الا اذا اقنع المحكمة بوجود سبب أو عذر كاف لعدم امتثاله للاشعار .

المادة (١٠٢)

(١) على الفريق الذي بلغ اليه الاشعار المبين في المادة السابقة أن يعطي الفريق الذي بلغه اياه خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه اشعارا جوابيا يبين فيه موعدا لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تبليغ اشعاره اليه يتيح له فيه الاطلاع على المستندات أو على ما لا يعترض على ابرازه فيها في مكتب محاميه أو في أي مكان آخر وإذا كانت هذه المستندات دفاتر مصرف أو دفاتر حسابات أخرى أو دفاتر تستعمل في أية حرفة أو تجارة يجب أن يتضمن الاشعار اشارة الى أن في المكان الاطلاع عليها في المكان المحفوظة فيه عادة وأن يبين المستندات التي يعترض على ابرازها مع بيان الأسباب التي يستند اليها في ذلك .

(٢) ليس في هذه المادة ما يعتبر أنه يمنع أي شخص طلب اليه أن يسمح الاطلاع على دفاتر مصرف من تزويد الشخص الذي بلغه الاشعار صورة عن قيود تلك الدفاتر مصدقة من مدير ذلك المصرف أو مدير الفرع المحفوظة فيه تلك الدفاتر بدلا من السماح له بالاطلاع على الدفاتر نفسها .

المادة (١٠٣)

إذا أغفل الفريق الذي بلغ اليه اشعار بمقتضى المادة (١٠١) من هذا القانون العمل بمقتضاه يجوز للمحكمة بناء على طلب الفريق

هكذا من الأصل

الرافع في الاطلاع على المستندات أن تصدر قرارا بوجوب الاطلاع عليها في المكان والصورة التي تستصحبها ولها أن تمتنع عن اصدار مثل هذا القرار إذا رأت أن اصداره غير ضروري للفصل في الدعوى أو للاقتصاد في المصاريف .

المادة (١٠٤)

إذا طلب أحد الفريقين الاطلاع على مستندات موجودة في حيازة الفريق الآخر أو في عهده ولم يشر إليها في لائحته يجب عليه أن يبين المستندات التي يحق له الاطلاع عليها والمحكمة أن تمتنع عن اصدار قرار بالاطلاع على هذه المستندات إذا رأت أن اصداره غير ضروري للفصل في الدعوى أو للاقتصاد في المصاريف .

المادة (١٠٥)

إذا قدم طلب للاطلاع على دفاتر مصرف أو دفاتر تجارية يجوز للمحكمة بدلا من اصدار قرار بالاطلاع على الدفاتر الأصلية أن تأمر بتقديم نسخة من أي قيد من القيود المثبتة فيها مصدقة من مدير المصرف أو الشخص المسؤول عنها بشرط أن يذكر هل فيها محو أو تحشية بين السطور أو تغيير ويشترط في ذلك أنه بالرغم من تقديم هذه النسخة يجوز للمحكمة أن تأمر بالاطلاع على الدفاتر الذي نقلت عنه النسخة .

المادة (١٠٦)

إذا قدم طلب لاصدار قرار بالاطلاع على مستند أو ادعى بالحصانة فيما يتعلق به فيحق للمحكمة فحص المستند المذكور للتحقق من صحة الادعاء بالحصانة ومع ذلك فإنه ليس في هذه المادة ما ينتقص من أي حق من الحقوق المخولة للمحكمة في رفض ابراز أي مستند يطلب ابرازه .

المادة (١٠٧)

إذا تخلف أي فريق عن الامتثال للقرار الصادر بوجوب الاجابة على ابراز مستند أو اباحة الاطلاع عليه وكان ذلك الفريق هو المدعي فإنه بعمله هذا يعرض دعواه للاسقاط على أساس وجود نقص فني تعقبها وإذا كان ذلك الفريق هو المدعى عليه فإنه يعرض دفاعه للشطب إن كان قدم دفاعا وتصدر المحكمة قرارها بالاسقاط والشطب بناء على طلب الفريق الذي طلب الاطلاع على ذلك المستند .

المادة (١٠٨)

ليس في المواد السابقة (١٠٠ - ١٠٧) ما يوجب على النائب العام أو على أي موظف آخر من موظفي الحكومة ابراز أية مستندات في أية دعوى تقام على الحكومة أو على دائرة من دوائرها أو على موظف من موظفيها بشأن عمل قام به بصفته الرسمية غير أنه يجوز للمحكمة - مع مراعاة أحكام هذه المادة - أن تأمر أي موظف من موظفي الحكومة بأن ينظم ويسلم إلى الفريق الآخر قائمة بالمستندات المتعلقة بالمسائل المبحوث عنها والموجودة لدى أية دائرة من دوائر الحكومة أو التي كانت موجودة في حيازة أو عهدة أو تحت تصرف إحدى دوائرها إلا إذا كانت من المستندات التي أصدر بشأنها رئيس الوزراء شهادة موقعة بامضائه يشير إلى أن افشائها يضر بالمصلحة العامة .

الباب الخامس

الدفعات والطلبات

الفصل الأول

الدفعات

المادة (١٠٩)

(١) يجب على الخصوم أن يبنوا جميع طلباتهم ودفعاتهم دفعة واحدة .

هكذا من الأصل

(٢) يجوز للخصوم استثناء من أحكام الفقرة السابقة أن يطلبوا قبل التعرض لموضوع الدعوى الحكم بالدفع التاليفي :

- أ) عدم الاختصاص المكاني .
- ب) بطلان أوراق تبليغ الدعوى .
- ج) كون القضية مقضية .
- د) مرور الزمن .

(٣) يحكم في هذه الدفع على حده ما لم تقرر المحكمة ضمها إلى الموضوع وعندئذ يفصل فيها بحكم واحد .

المادة (١١٠)

(١) الدفع بالبطلان غير المنصل بالنظام العام وسائر الدفع المتعلقة بالاجراءات غير المتصلة بالنظام العام ، والدفع بعدم الاختصاص المكاني يجب ابدؤها معاً قبل ابداء أى دفع اجرائي آخر أو طلب أو دفاع في الدعوى والا سقط الحق فيها . كما يسقط حق الطعن في هذه الدفع إذا لم ييدها في لائحة الطعن .

ويجب ابداء جميع الوجوه التي بني عليها الدفع المتعلق بالاجراءات غير المتصل بالنظام العام معاً والا سقط الحق فيها لم يدها .

(٢) بطلان تبليغ لائحة الدعوى ومذكرات الدعوة الناشئة عن عيب في التبليغ أو اجراءاته أو في تاريخ الجلسة بؤول بحضور المطلوب تبليغه في الجلسة المحددة أو بإيداع مذكرة بدفاعه .

المادة (١١١)

الدفع بعدم اختصاص المحكمة لا تنفع ولا يعتد بها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها . يجوز ابدؤها في أية حالة تكون عليها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها .

المادة (١١٢)

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها .

الفصل الثاني

الطلبات

المادة (١١٣)

(١) للخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح اختصامه فيها عند رفعها ، والمدعى عليه إذا ادعى أن له حلاً في الرجوع بمبلغ من المال على شخص ليس فريقاً في الدعوى يجوز له أن يقدم طلباً إلى المحكمة يبين فيه عاهية الادعاء وأسبابه ويطلب ادخال ذلك الشخص فريقاً في الدعوى وفي حالة اجابة طلبه يكلف بدفع الرسوم .

- (٢) يقدم الطلب باستدعاء أو بمذكرة .
- (٣) يبلغ من يطلب ادخاله صورة الطلب ويدعى للمحكمة .
- (٤) على الشخص المطلوب ادخاله الذي بلغ اليه الطلب بمذكرة الحضور أن يقدم لائحة بدفاعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه الطلب وإذا تخلف عن تقديمها تسري عليه الأحكام القانونية المتعلقة بتخلف المدعى عليه عن تقديم لائحة دفاعه .

المادة (١١٤)

(١) يجوز لمن له علاقة في دعوى قائمة بين الطرفين وتأثر من نتيجة الحكم فيها أن يطلب ادخاله في الدعوى فإذا اقتنعت المحكمة من تأثره فيها ذكر تقرر قبوله .

هكذا من الأصل

(٢) للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر ادخال :

- (أ) من كان مختصا في الدعوى في مرحلة سابقة .
- (ب) من كان تربطه بأحد الخصوم رابطة تضا من أو التزام لا يقبل التجزئة .
- (ج) من كان وارث المدعي أو المدعي عليه أو الشريك على الشروع إذا كانت الدعوى متعلقة بالتركة قبل قسمتها أو بعدها أو بالشروع .
- (د) من قد يضر من قيام الدعوى أو من الحكم فيها إذا بدت للمحكمة دلائل جدية على التواطؤ أو الغش أو التقصير من جانب الخصوم .

(٣) تعين المحكمة ميعادا لحضور من تأمر بإدخاله ومن يجيب عليه دفع الرسوم من الخصوم .

المادة (١١٥)

للمدعي أن يقدم من الطلبات :

- (١) ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبين بعد رفع الدعوى .
- (٢) ما يكون مكلا للطلب الأصلي أو مترتبا عليه أو متصلا به بصلة لا تقبل التجزئة .
- (٣) ما يتضمن اضافة أو تغييرا في أسباب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله .
- (٤) طلب اجراء تحفظي أو مؤقت .
- (٥) ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالطلب الأصلي .

المادة (١١٦)

للمدعي عليه أن يقابل أي ادعاء من ادعاءات المدعي :

- (١) بطلب المقاصة القضائية وطلب الحكم له بتضمينات عن ضرر لحقه من الدعوى الأصلية أو من اجراء حصل فيها .
- (٢) بأى طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعي بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعي عليه .
- (٣) بأى طلب يكون متصلا بالدعوى الأصلية بصلة لا تقبل التجزئة .
- (٤) ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية .

المادة (١١٧)

يجوز للمحكمة في جميع القضايا أن تقرر وجوب تقديم لائحة أخرى أو في فيما يتعلق ببسط الادعاء أو الدناغ توضيحا لأية مسألة وردت في المرافعة .

المادة (١١٨)

يجوز للمحكمة أن تسمح لأي فريق بأن يعدل في لائحته على أساس الشروط التي تتوفر فيها العدالة وتجري جميع هذه التعديلات بمقدار ما تتطلبه الضرورة لتقرير المسائل الحقيقية المتنازع عليها .

المادة (١١٩)

إذا سمحت المحكمة باجراء تعديل في لائحة ما يجب أن تقدم هذه اللائحة المعدلة خلال سبعة أيام مرفقة بالنسخة أو النسخ اللازمة للتبليغ. وإذا لم تقدم خلال هذه المدة سقط الحق بالتعديل .

هكذا من الأصل

المادة (١٢٠)

للفريق الذي تبلغ اللائحة المعدلة أن يرد عليها خلال سبعة أيام من تاريخ تعليقه أو استلامه لها إلا إذا أمرت المحكمة بخير ذلك وإذا لم يقدم لائحة الرد خلال هذه المدة يعتبر أنه استند إلى لائحته الأساسية للرد عليه .

المادة (١٢١)

- (١) لا تقبل الطلبات المشار إليها في المواد السابقة بعد ختام المحاكمة .
- (٢) تحكم المحكمة في الطلبات المذكورة مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك ما لم تر ضرورة التفريق بينهما .

الباب السادسوقف الدعوى واسقاطها ودفع المالالفصل الأولوقف الدعوى واسقاطهاالمادة (١٢٢)

تأمر المحكمة بوقف الدعوى إذا رأت تعليق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم . ومجرد زوال سبب الوقف يكون لأي من الخصوم طلب السير في الدعوى .

المادة (١٢٣)

- (١) يجوز وقف الدعوى بناءً على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ اقرار المحكمة لاتفاقهم . ولا يجوز لأي من الخصوم أن يطلب خلال تلك المدة إعادة قيد الدعوى إلا بموافقة خصمه .

- (٢) إذا لم يتقدم أحد الخصوم بطلب للسير في الدعوى فسي مدة الأيام الثمانية التالية لنهاية الأجل - مهما كانت مدة الوقت - تسقط الدعوى .

- (٣) يوقف السير بالدعوى بحكم القانون بوفاء أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه .

المادة (١٢٤)

- يجوز للمحكمة أن تقرر اسقاط الدعوى في الحالات التالية :
- (١) إذا كانت اللائحة لا تنطوي على سبب الدعوى .
 - (٢) إذا كانت الحقوق المطهية مقدرة بأدنى من قيمتها فكلفت المحكمة المدعي بأن يصحح القيمة خلال مدة عينتها مع دفع فرق الرسم وتخلف عن القيام بذلك .

- (٣) إذا كانت الحقوق المطهية مقدرة تقديراً مقبولا ولكن الرسوم التي دفعت كانت ناقصة فكلفت المحكمة المدعي بأن يدفع الرسم المطلوب خلال مدة عينتها فتخلف عن القيام بذلك .

المادة (١٢٥)

اسقاط الدعوى وفقاً للأحكام السابقة لا يسقط الحق ولا الادعاء به ولا يحول دون تجديد الدعوى .

المادة (١٢٦)

لا يجوز للمدعي اسقاط دعواه في أي دور من أدوار المحاكمة إلا في غيبة المدعى عليه أو موافقته أن كان حاضراً .

هكذا من الأشهر

الفصل الثاني

دفع المال الى المحكمة والسحب منها

المادة (١٢٧)

إذا أقيمت دعوى لاستيفاء دين أو تعويضات يجوز للمدعي عليه بعد اشعار المدعي أن يدفع الى المحكمة في أي وقت مبلغا من المال تسديدا للادعاء أو تسديدا لسبب واحد أو أكثر من أسباب الدعوى .

المادة (١٢٨)

يجب أن يبين في الاشعار سبب أو أسباب الدعوى التي تم الدفع عنها ومقدار المبلغ المدفوع الا اذا قررت المحكمة خلاف ذلك .

المادة (١٢٩)

(١) يجوز للمدعي خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الاشعار بدفع المبلغ أن يبلغ المدعي عليه بواسطة المحكمة اشعاراً - تحفظ منه نسخة في ملف الدعوى - بقبوله جميع المبلغ أو قسما منه تسديدا لسبب واحد أو أكثر من أسباب الدعوى التي يتعلق ذلك المبلغ بها فيحق للمدعي متدد أن يتسلم المبلغ الذي قبل أن يستوفيه .

(٢) عند دفع المال الى المدعي توقف الاجراءات في الدعوى كلها وفيما يتعلق بالسبب أو الأسباب المعنية من الدعوى حسب مقتضى الحال .

المادة (١٣٠)

إذا لم يسحب المبلغ المدفوع في المحكمة بكامله فلا يجوز دفع ما تبقى منه الا تسديدا للادعاء أو لسبب من أسباب الدعوى المعنية التي دفع المبلغ من أجلها بموجب قرار تصدره المحكمة بهذا الشأن في أي وقت قبل المحاكمة أو خلالها أو بعدها .

المادة (١٣١)

إذا أقيمت دعوى بالنيابة عن شخص فاقد الأهلية فكل تسوية أو مصالحه أو قبول مبلغ دفع الى المحكمة سواء قبل سماع الدعوى أم خلالها أم بعدها لا يعتبر صحيحا فيما يتعلق بادعاءات ذلك الشخص فاقد الأهلية دون موافقة المحكمة . ولا يجوز دفع أي مبلغ من المال أو تعويضات جرى تحصيلها لحسابه أو حكم له بها في تلك الدعوى الى وليه أو محاميه الا بموافقة المحكمة سواء كان الدفع نتيجة لحكم أو تسوية أو مصالحه أو بصورة الدفع في المحكمة أو بأية صورة أخرى تبيل سماع الدعوى أو خلالها أو بعدها .

الباب السابع

الفصل الأول

عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحيهم

المادة (١٣٢)

يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرد أحد من الخصوم في الأحوال الآتية :

- (١) اذا كان زوجا لأحد الخصوم أو كان قريبا أو صهرا له الى الدرجة الرابعة .
- (٢) اذا كان له أو لزوجيه خصومة قائمة مع أحد الخصوم أو مع زوجته .
- (٣) اذا كان وكلا لأحد الخصوم في أماله الخاصة أو وصيا عليه أو قريبا أو مظلوما وراثته له أو كان زوجا لوصي أحد الخصوم أو القيم عليه أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بهذا الوصي أو القيم وبأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو أحد مدبريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .

هكذا من الأصل

(٤) إذا كان له أولزوجه أو لأحد أثاره أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيله عنه أو وصيا أو قايما عليه مصلحة نسبي الدعوى القائمة .

(٥) إذا كان بينه وبين أحد قضاة الهيئة صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة أو كان بينه وبين المدانين من أحد الخصوم صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الثانية .

(٦) إذا كان قد أنقضى أو تراضى عن أحد الخصوم في الدعوى ، ولو كان ذلك قبل اشتغاله في القضاء ، أو كان قد سبق إليه نظرها قاضيا أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها .

(٧) إذا رفع دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغا لجهة الاختصاص .

المادة (١٣٣)

يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة ولو تم باتفاق الخصوم وإذا وقع هذا البطلان في حكم صادر من إحدى هيئات التمييز جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة النظر الطعن أمام هيئة تمييز لا يكون فيها القاضي المتسبب في البطلان .

المادة (١٣٤)

يجوز رد القاضي لأحد الأسباب التالية :

(١) إذا كان له أولزوجه دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها أو إذا جدد لأحد هما خصومة مع أحد الخصوم أو مع زوجة بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بتقصده رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

(٢) إذا كان لمطلقة التي له منها ولد أو لأحد أثاره أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجة ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي بتقصده رده .

(٣) إذا كان أحد الخصوم يعمل عنده .

(٤) إذا كان قد اعتاد مساكنة أحد الخصوم أو كان قد تلقى منه هدية تميل رنع الدعوى أو بعده .

(٥) إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل .

المادة (١٣٥)

إذا كان القاضي غير صالح لنظر الدعوى أو قام به سبب للرد فعليه أن يخبر رئيس المحكمة للأذن له في التنحي ويثبت هذا في محضر خاص يحفظ في المحكمة . ويجوز للقاضي (حتى لو كان صالحاً لنظر الدعوى ولم يتم به سبب للرد) إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب أن يعرض أمر تنحيه على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنحي .

المادة (١٣٦)

يطلب رد القاضي باستدعاء يقدم إلى رئيس محكمة البداية إذا كان المطلوب رده قاضي صلح أو أحد قضاة المحكمة البدائية أو إلى رئيس محكمة الاستئناف إذا كان قاضي استئناف أو رئيس محكمة بداية أو إلى رئيس محكمة التمييز إذا كان قاضيا فيها أو رئيسا لمحكمة استئناف ، ولا يقبل طلب الرد إذا لم يقدم قبل الدخول في الدعوى ان كان المتقدم به المدعي وقبل الدخول في المحاكمة ان كان المتقدم به المدعى عليه ، ما لم يكن سبب الرد متولدا عن حادث طرأ بعد الدخول في الدعوى أو المحاكمة ، فيشترط عند ذلك لقبول طلب الرد أن يقدم في أول جلسة تلي هذا الحادث .

هكذا من الأصل

المادة (١٣٧)

يجب أن يشتمل استدعاء طلب الرد على أسبابه ووسائل اثباته وأن يرفق به وسائل الاثبات من أوراق مؤيدة له ووصل يثبت أن طالبه أودع المحكمة خمسة دنانير إذا كان المطلوب رده قاضي صلح أو محكمة بدائية وعشرة دنانير إذا كان قاضي استئناف وعشرين دينارا إذا كان قاضي تمهيز .

المادة (١٣٨)

يبلغ الرئيس القاضي المطلوب رده صورة مصدقة عن استدعاء طلب الرد ويعد ورود الجواب منه تقرر المحكمة بدون حضور الفرقاء والقاضي المطلوب رده متأهرا بشأن هذا الجواب .

المادة (١٣٩)

إذا ظهر للمحكمة المرفوع اليها طلب الرد أن الأسباب التي يبنها عليه طالبه تصلح قانونا للرد أو لم يجب عليها القاضي المطلوب رده غشي الميعاد الذي عينته له تعيين يوما للنظر في الطلب المذكور بحضور الطرفين دون اشتراك القاضي المطلوب رده وتفصل فيه وفق الأصول فإذا ثبت للمحكمة وجود سبب من أسباب الرد تقرر تنحية القاضي عن النظر في الدعوى ولا فتقرر رد الطلب ومصادرة مبلغ التأمين واشتراك القاضي الذي طلب رده في المحاكمة والحكم .

المادة (١٤٠)

إذا قررت المحكمة رفض طلب الرد ، يجوز لطالبيه أن يستأنف هذا القرار ويميزه مع الحكم الذي يصدر في نهاية الدعوى .

الباب الثامن

الحجز الاحتياطي وتعيين القيم والمنع من السفر

المادة (١٤١)

(١) للدائن طلب توقيع الحجز الاحتياطي سواء قبل إقامة الدعوى أو عند تقديمها أو أثناء رقيتها إلى قاضي الأمور المستعجلة أو المحكمة بالاستناد إلى ما لديه من المستندات والبيانات على أموال المدين المنقولة وغير المنقولة وأمواله الموجودة بحيازة الشخص الثالث لنتيجة الدعوى .

(٢) يجب أن يكون طلب الحجز مشغوعا بكفالة نقدية أو مصرفية أو عدلية من كفيل ملي تضمن ما قد يلحق بالمحجوز عليه من عطل وضرر إذا ظهر أن طالب الحجز غير محق في دعواه ويستثنى من تقديم هذه الكفالة الحكومة والمؤسسات الرسمية .

(٣) عندما يراد امتناع حجز على مال يجب أن يكون مقدار الدين معلوما ومستحق الاداء وغير مقيد بشرط وإذا كان مقدار الدين غير معلوم تعين المحكمة مقداره بقرارها على وجه التخمين . ولا يجوز أن يحجز من أموال المدين إلا بما يفي بمقدار الدين والرسوم والنفقات ما لم يكن المحجوز غير قابل للتجزئة .

المادة (١٤٢)

تستثنى الأموال التالية من الحجز :

- (١) الألبسة والأسرة والفرش الضرورية للمدين وعياله .
- (٢) بيت السكن الضروري للمدين وعياله .
- (٣) أواني الطبخ وأدوات الأكل الضرورية للمدين وعياله .
- (٤) الكتب والآلات والأوعية والأمتعة اللازمة لمزاولة المدين مهنته أو حرفته .

هكذا من الأصل

- (٥) مقدار العقوبة التي تكفي المدين بتياله ومقدار البذور التي تكفي لبذر الأرض التي اعتاد زراعتها إذا كان زارعا .
- (٦) الحيوانات اللازمة لزراعته ومعيشته إذا كان زارعا .
- (٧) ما يكتفي الحيوانات المستثناء من الحجز من الأعلاف مدة لا تتعدى موسم البذر .
- (٨) اللباس الرسمي لمأموري الحكومة ولوازمهم الرسمية الأخرى .
- (٩) الأثواب والحلل والأدوات التي تستعمل خلال إقامة الصلاة .
- (١٠) الحصة المستحقة للحكومة من الحاصلات سواء أكانت محصولا أو مقطوعة أم لم تكن .
- (١١) الأموال والأشياء الأميرية والمختصة بالبلديات سواء أكانت منقولة أم غير منقولة .
- (١٢) النفقة .
- (١٣) رواتب الموظفين إلا إذا كان طلب الحجز من أجل نفقة .

المادة (١٤٣)

يصطحب مأمور الحجز الذي تنتدبه المحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة لهذا الغرض شاهدين لعلاقة لهما بالطرفين ويأشر معاملة الحجز بحضورهما وبعد اتمامه ينظم محضرا يدون فيه الأموال والأشياء التي التي عليها الحجز ونوعها وقيمها ولو على التخمين والمعاملات التي قام بها في سبيل القاء الحجز ويوقعه هو والحاضرون ويقدمه إلى المحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة .

المادة (١٤٤)

يجوز للمحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة أن تضع الأشياء والأموال المنقولة المحجوزة تحت يد شخص أمين للمحافظة عليها أو ادارتها حتى نتيجة المحاكمة .

المادة (١٤٥)

إذا كان للمدين في يد شخص ثالث نقود أو أموال أو أشياء أخرى وطلب حجزها يبلغ الشخص الثالث قرار الحجز وينبه إلى أنه اعتبارا من الوقت الذي تسلم إليه ورقة الحجز يجب عليه أن لا يسلم إلى المدين شيئا من المحجوز عليه وأنه يجب عليه أن يقدم إلى المحكمة أو القاضى الأمور المستعجلة خلال ثمانية أيام بيانا يذكر فيه النقود أو الأموال أو الأشياء الأخرى التي لديه للمدين ويوضح جنسها ونوعها وعددها ما أمكن وأن يسلمها إلى المحكمة أو أي شخص تأمره بتسليمها إليه .

المادة (١٤٦)

إذا ادعى الشخص الثالث بأنه لم يكن لديه نقود ولا مال للمدين أو إذا لم يقدم البيان المنصوص عليه في المادة السابقة فللدائن الحق في إقامة الدعوى عليه في المحكمة ذات الاختصاص وأثبت دعواه والزامه بالنقود المذكورة .

المادة (١٤٧)

إذا سلم الشخص الثالث إلى المدين أو إلى أي شخص آخر شيئا من النقود أو الأموال التي بلغ ورقة الحجز بها يضمن ماسلمه على أن يكون له الحق في الرجوع على المستلم منه .

المادة (١٤٨)

يبلغ الدائن صورة مصدقة عن البيان الذي يقدمه الشخص الثالث سواء أكان هذا البيان يتضمن الاعتراف بوجود مال لديه للمدين أم لا ، ولا حاجة لدعوة الشخص الثالث لحضور المحاكمة الأصلية القائمة بين الدائن والمدين إذا كان بيانه يتضمن الاعتراف إلا إذا رأت المحكمة لزوم حضوره وقررت دعواه .

هكذا من الأصول

المادة (١٤٩)

إذا نفي الشخص الثالث أن يكون لديه للمدين مال ورفض الحجز كله أو بعضه بداعي أنه سلم تلك الأموال للمدين أو قضى له الدين قبل الحجز يجب عليه عندئذ أن يسلم إلى المحكمة على سبيل الأمانة ما نفي يده من أوراق أو مستندات تثبت صحة هذا النفي مع البيان الذي يقدمه إلى المحكمة .

المادة (١٥٠)

إذا أثبت الدائن دعواه الأصلية تقرر المحكمة مع الحكم بالدعوى الأصلية تثبيت الحجز وإذا ادعى الشخص الثالث أن له في ذمة المحجور عليه ديناً وأثبت ذلك فيحكم له به مع الدعوى الأصلية .

المادة (١٥١)

(١) يتم الحجز على الأموال غير المنقولة بوضع إشارة الحجز على قيد عا في دفاتر التسجيل وعلى ذلك يجب تبليغ دائرة تسجيل الأراضي نسخة من قرار الحجز لوضع هذه الإشارة على القيد المذكور وبموجبها يمنع مالك الأموال غير المنقولة المحجور عليها من بيعها والتصرف فيها ولا يرفع هذا الحجز إلا بقرار من المحكمة .

(٢) مع مراعاة أحكام الحجز على المنقول ، توضع إشارة الحجز على قيد الأموال المنقولة في دفاتر تسجيلها ، إذا كان التصرف فيها خاضعاً للتسجيل . ولا يرفع الحجز عن قيدها إلا بقرار من المحكمة .

المادة (١٥٢)

إذا وقع الحجز قبل إقامة الدعوى يجب على طالب الحجز أن يقدم دعواه لأجل اثبات حقه خلال ثمانية أيام من تاريخ قرار الحجز . وإذا لم تقدم الدعوى خلال المدة المذكورة يصبح الحجز ملغى .

المادة (١٥٣)

(١) في كل قضية يقدم طلب لتعيين وكيل أو قيم على مال أو تقرر فيها الحجز على مال وطلب تعيين قيم عليه يجوز للمحكمة أن تقرر :

- أ - تعيين قيم على ذلك المال سواء كان الطلب قدم قبل صدور القرار بالحجز أم بعده .
- ب - رفع يد أي شخص عن التصرف بالمال أو أخذه ممن عهدت به .
- ج - تسليم المال إلى القيم أو وضعه في عهده أو تحت إدارته .
- د - تخويل القيم ممارسة جميع أو بعض الصلاحيات التي يحق لصاحب المال ممارستها بنفسه .

(٢) يجب على المحكمة قبل أن تصدر قرارها بتعيين قيم أن تأخذ بعين الاعتبار قيمة المال المطلوب تعيين قيم عليه ومقدار الدين الذي يدعيه مقدم الطلب والنفقات المحتمل انفاقها بسبب تعيينه

المادة (١٥٤)

تحدد المحكمة المبلغ الواجب دفعه للقيم كمكافأة على خدماته ونهية ادفعه والشخص المكلف بدفعه .

المادة (١٥٥)

يترتب على القيم أن يقدم الكفالة التي تراها المحكمة مناسبة لضمان ما يلي :

- (١) تقديم الحساب عن كل ما يقبضه في المواعيد والكيفية التي تأمر بها المحكمة .
- (٢) أن يدفع المبالغ المتحصلة حسبما تأمر المحكمة .

هكذا من الأصل

(٣) أن يكون مسؤولاً عن أية خسارة تلحق بالأموال بسبب تقصيره المتعمد أو إهماله الشديد .

المادة (١٥٦)

يجوز للمحكمة أن تأمر بالقاء الحجز على أموال القيم وبيعها على أن يسدد من ثمنها ما ثبت استحقاقه عليه وما تتلانى به الخسارة التي سببها إذا :

- (١) تخلف القيم من تقديم حساباته في الميعاد بالكيفية التي أمرت بها المحكمة أو .
- (٢) تخلف من دفع المبلغ المستحق عليه وفق ما تأمر به المحكمة أو .
- (٣) أوقع خسارة بالأموال بسبب تقصيره المتعمد أو إهماله الشديد .

المادة (١٥٧)

إذا اقتنعت المحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة بناءً على ما قدم من بينات بأن المدعي عليه أو المدعي الذي أقيمت ضده دعوى متقابلة قد تصرف بجميع أمواله أو هربها إلى خارج البلاد أو أنه على وشك أن يفادها وذلك رغبة منه في تأخير دعوى الخصم أو عرقلة تنفيذ أى قرار قد يصدر في حقه جاز للمحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة أن تصدر مذكرة تأمر بها بالمشول أمامها في الحال لبيان السبب الذي يحول دون تقديمه كفالة مالية أو عدلية من قبل ملي بضممان ما قد يحكم به عليه . وإذا تخلف عن بيان السبب أو امتنع عن تقديم الكفالة تقرر منعه من مغادرة البلاد لنتيجة الدعوى .

الباب التاسع

الأحكام

الفصل الأول

إصدار الأحكام

المادة (١٥٨)

- في غير القضايا التي تنظر تدقيقاً :
- (١) تعلن المحكمة ختام المحاكمة بعد الانتهاء من سماع البينات والمرافعات .
 - (٢) بعد اختتام المحاكمة على المحكمة أن تنطق بالحكم علانية في نفس الجلسة ولا غنى جلسة أخرى تعين لهذا الغرض خلال ثلاثين يوماً على الأكثر .
 - (٣) غير أنه يجوز للمحكمة أن تعيد فتح المحاكمة للتثبت من أى أمر ترى أنه ضرورى للفصل في الدعوى .
 - (٤) يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . وإذا كان الحكم موقعا من هيئة المداولة وتغيب بعضهم فيجوز تلاوته من هيئة أخرى على أن يؤرخ الحكم بتاريخ النطق به .

المادة (١٥٩)

- (١) تكون المداولة في الأحكام سرية . ولا يجوز أن يشترك فيها غير قضاة الحكم .
- (٢) تصدر الأحكام بأجماع الآراء أو بالأكثرية . وعلى القاضي المخالف أن يبين أسباب مخالفته في الحكم .

هكذا من الأهل

(٣) تحفظ مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه ومنطوقة بملف الدعوى .
ولا تعطى منها صور للخصوم ، ولكن يجوز الاطلاع عليها متى
حين انطام نسخة الحكم الأصلية .

المادة (١٦٠)

يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه
وأسماء القضاة الذين اشتركوا في إصداره وحضروا النطق به وأسماء
الخصوم بالكامل وحضورهم أو غيابهم وأسماء وكلائهم كما يجب أن يشتمل
الحكم على عرض سجل لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم وخلاصة موجزة
لدفوعهم ودفاعهم الجوهرى وأسباب الحكم ومنطوقه .

الفصل الثانى

مصاريف الدعوى

المادة (١٦١)

(١) تحكم المحكمة عند إصدارها الحكم النهائي في الدعوى برسوم
ومصاريف الدعوى والاجراءات التي تخللتها للخصم المحكوم له
في الدعوى ويجوز لها أن تحكم أثناء المحاكمة بمصاريف أى طلب
معين أو جلسة معينة في وقت طلبها الى أى فريق من الفرقاء
دون أن يؤثر في ذلك أى قرار قد يصدر فيما بعد بشأن المصاريف

(٢) يحكم برسوم ومصاريف الدعوى المتقابلة بالصورة التي يحكم
بها في الدعوى الأصلية .

المادة (١٦٢)

يحكم بمصاريف تدقيق الخط والختم والإمضاء وبصفة الأصبع على منكره
أو مدعي تزويره إذا ثبت في نتيجة التحقيق والمضاهاة عدم صحة
انكاره أو ادعائه التزوير .

المادة (١٦٣)

إذا ظهر أن المدعى غير محق في قسم من دعواه يحكم له بالرسوم
والمصاريف بنسبة المبلغ المحكوم به إذا كان مبلغا معيناً ولا ينصف
الرسوم والمصاريف إذا كان المدعى به لا يمكن تعيين قيمة له .

المادة (١٦٤)

إذا تعدد المحكوم عليهم وكانوا متضامنين في أصل الدعوى يلزم
كل منهم بالتضامن بالرسوم والمصاريف جميعها . وإن كانوا غير
متضامنين ، فإن كان المحكوم به مبلغا معيناً يلزم كل منهم بالرسوم
والمصاريف بنسبة ما يحكم به عليه ، وإلا يتساوى بينهم إذا كان المدعى
به لا يمكن تعيين قيمه له .

المادة (١٦٥)

إذا أدخل شخص ثالث في الدعوى بناءً على طلب أحد الفرقاء وحكم
عليهما بأصل الدعوى يلزمان معا بالرسوم والمصاريف وإذا حكم
على الشخص الثالث وحده يلزم هو بالرسوم والمصاريف .

المادة (١٦٦)

بالإضافة الى الرسوم والمصاريف على اختلاف أنواعها تحكم المحكمة
بأتعاب المحاماة على الخصم المحكوم عليه في الدعوى .

المادة (١٦٧)

(١) إذا كان المدين قد تعهد بتأدية مبلغ من النقود في وقت معين
وامتنع عن أدائها عند حلول الأجل يحكم عليه بالفائدة دون أن
يكلف الدائن اثبات تضرره من عدم الدفع .

(٢) إذا كان في العقد شرط بشأن الفائدة يحكم بما قضى به الشرط .
وإن لم يكن هناك شرط بشأنها فتحسب من تاريخ الاخطار
العدلي . ولا فمن تاريخ المطالبة بها في لائحة الدعوى
أو بالادعاء الحادث بعد تقديم اللائحة المذكورة .

هكذا من الأصل

(٣) تعتبر الفائدة على التعويض والتضمينات التي تحكم بها المحكمة لأحد الخصوم وتحسب الفائدة من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

(٤) ويشترط في كل مانع أن لا تتجاوز الفائدة الحد القانوني .

الفصل الثالث

تصحيح الأحكام

المادة (١٦٨)

(١) تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ويجرى كاتسب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

(٢) يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه فيها سبق وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه بصفة مستقلة .

الباب العاشر

طرق الطعن في الأحكام

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة (١٦٩)

(١) الطعن في الأحكام للمحكوم عليه .
(٢) للمحكوم له أن يطعن في الحكم إذا اعتمد على أسباب خلاف

الأسباب التي بني عليها الادعاء أو على أحد هذه الأسباب .
ولا يجوز له أن يطعن في الحكم الذي قبله صراحة أو ضمناً ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(٣) لا يجوز للمحكمة أن تسوي مركز الطاعن بالطعن المرفوع منه وحده .

المادة (١٧٠)

لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام المستعجلة والأحكام الصادرة بوقف الدعوى .

المادة (١٧١)

تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام الوجيهة من اليوم التالي لتاريخ صدورها وفي الأحكام الصادرة بمثابة الوجيهة من اليوم التالي لتاريخ تبليغها ما لم ينص القانون على غير ذلك .

المادة (١٧٢)

(١) يعتبر على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام رد الطعن شكلاً .
(٢) وتقضي المحكمة بالرد من تلقاء نفسها .

المادة (١٧٣)

(١) إذا كان الفريق الراغب في الطعن قد قدم استعداءً يطلب فيه إصدار قرار بتأجيل دفع رسوم الطعن ، فالمدة التي تبدأ من يوم تقديم الاستعداء وتنتهي في يوم إبلاغه القرار الصادر بشأن استعدائه لا تحسب من المدة المعينة لتقديم الطعن .

هكذا من الأصل

المادة (١٧٤)

إذا توفي أحد الفريقين أو تقرر إعلان إفلاسه أو طرأ عليه ما يفقده أهلية الخصومة خلال مواعيد الطعن يبلغ الحكم إلى ورثته أو من يقوم مقامه قانوناً . ويعتبر هذا التبليغ مهلاً لميعاد الطعن .

المادة (١٧٥)

- (١) لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه .
- (٢) على أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه متضمناً إليه في طلباته . فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة إليهم . وإذا حكم بطلان الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم أو ضد أحد المحكوم لهم بطل الطعن بالنسبة للجميع .

الفصل الثاني

الاستئناف

المادة (١٧٦)

- (١) تستأنف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم الصلح إلى محكمة الاستئناف على أن تراعى في ذلك أحكام أي قانون آخر .
- (٢) يجوز استئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة أي كانت المحكمة التي أصدرتها . وثبت المحكمة المختصة بهذا الاستئناف بقرار لا يقبل أي طريق من طرق الطعن .

المادة (١٧٧)

إذا اتفق الفريقان على أن ترى دعاوهما وتفصل في محكمة الدرجة الأولى دون أن يكون لأى منهما الحق في استئناف حكم تلك المحكمة لا يبقى لأى منهما الحق في استئناف الحكم الذي تصدره تلك المحكمة .

المادة (١٧٨)

ميعاد الاستئناف ثلاثون يوماً مالم ينص القانون على غير ذلك ويكون الميعاد عشرة أيام في المسائل المستعجلة أي كانت المحكمة التي أصدرت الحكم .

المادة (١٧٩)

- (١) للمستأنف عليه ولو بعد مضي مدة الاستئناف أن يقدم خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه اللائحة . الاستئنافية استئنافاً تبعياً .
- (٢) يتبع الاستئناف التبعي الاستئناف الأصلي ويزول بزواله .

المادة (١٨٠)

- (١) تقدم لائحة الاستئناف بعدد المستأنف عليهم إلى قلم المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف لترفعه مع أوراق الدعوى بعد اجراء التبليغات إلى المحكمة المستأنف إليها . ويجوز تقديم لائحة الاستئناف إلى قلم المحكمة التي يقيم المستأنف ضمن دائرة اختصاصها . على أن يرسل إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف لترفعه مع أوراق الدعوى إلى المحكمة المستأنف إليها خلال عشرة أيام .
- (٢) يجوز لفريقين أو أكثر في الدعوى أن يشتركوا في استئناف واحد .
- (٣) تبلغ لائحة الاستئناف إلى المستأنف عليه .

هكذا من الأصل

- (٤) يحق للمستأنف عليه أن يقدم لائحة جوابية خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه لائحة الاستئناف .
- (٥) يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير على من يهمل في إرسال الملف في الميعاد المحدد بحكم غير قابل للطعن .

المادة (١٨١)

- تتضمن لائحة الاستئناف التفاصيل الآتية :
- (١) اسم المستأنف ووكيله بعنوان التبليغ .
- (٢) اسم المستأنف عليه ووكيله بعنوان التبليغ .
- (٣) اسم المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف وتاريخه ورقم الدعوى التي صدر فيها .
- (٤) ذكر جميع أسباب الاستئناف في اللائحة بصورة موجزة وخالصة من الجدل وفي بنود مستقلة ومترجمة بأرقام متسلسلة .
- (٥) الطلبات .

المادة (١٨٢)

- (١) تنتظر محكمة الاستئناف في الأحكام الصادرة من محاكم الصلح التي رفعت إليها وتفصل فيها تدقيقا دون سماع الطرفين الا :
- ١- إذا قررت المحكمة المستأنف إليها سماع الاستئناف مرافعة أو .
- ٢- إذا طلب ذلك المستأنف في لائحته الاستئنافية أو المستأنف عليه في لائحته الجوابية ووافقت المحكمة على ذلك .
- (٢) تنتظر محكمة الاستئناف مرافعة في الأحكام الصادرة من المحاكم البدائية التي رفعت إليها لتنتظر فيها استئنافا .

المادة (١٨٣)

لدى استئناف الشروط والأحكام المعينة في هذا القانون تعين المحكمة يوما لسماع الاستئناف وتبلغه الى الفرقاء .

المادة (١٨٤)

لا يسمح للمستأنف أن يقدم أثناء المرافعة أسبابا لم يذكرها في اللائحة ما لم تسمح له المحكمة بذلك بناء على أسباب كافية غير أن المحكمة لا تنقيد عند الفصل في الاستئناف بالأسباب المبينة في لائحة الاستئناف أو الأسباب الأخرى التي تبسط بأذن المحكمة بمقتضى هذه المادة .

المادة (١٨٥)

- (١) لا يحق لفرقاء الاستئناف أن يقدموا بينات اضافية كان في امكانهم ابرازها في المحكمة المستأنف حكمها ولكن :
- أ - إذا كانت المحكمة المستأنف حكمها قد رفضت قبول بينة كان من الواجب قبولها أو .
- ب - رأت المحكمة المستأنف اليها أن من اللازم ابراز مستند أو احضار شاهد لسماع شهادته لتتمكن من الفصل في الدعوى أو لاي داع جوهري آخر .
- فيجوز لها أن تسمح بابراز مثل هذا المستند لتدقيقه أو احضار ذلك الشاهد لسماع شهادته .
- ج - إذا كان الحكم المستأنف بمثابة التوجيه وأثبت الفريق المعني أن غيابه أمام محكمة الدرجة الأولى كان لعذر مشروع فعلى محكمة الاستئناف أن تسمح له بتقديم البينات التي ترى أنها تؤثر في الدعوى .
- ويتعين في هذه الحالة تمكين المستأنف عليه لتقديم البينة اما لتأييد أي بينة فردية يكون قد قدمها في مرحلة المحاكمة الابتدائية أو أي بينة أخرى لتفنيد بينة المستأنف .

هكذا من الأهل

(٢) في جميع الحالات التي تسمح فيها المحكمة المستأنف اليها بتقديم بيانات إضافية يترتب عليها أن تسجل في الضبط السبب الذي دعاها لذلك .

المادة (١٨٦)

إذا سمحت المحكمة بتقديم بيانات إضافية فعليها أن تسمع البينة بنفسها .

المادة (١٨٧)

يجوز لمحكمة الاستئناف عند إعطاء حكمها أن تستند لأسباب خلاف الأسباب التي استندت اليها المحكمة الابتدائية في قرارها إذا كانت تلك الأسباب مدعمة بالبينة المدرجة في الضبط .

المادة (١٨٨)

إذا ظهر لمحكمة الاستئناف أن لائحة الاستئناف قدمت ضمن المدة القانونية وأنها مستوفية للشروط المطلوبة :

(١) تؤيد الحكم المستأنف إذا ظهر لها أنه موافق للأصول والقانون مع سرد الأسباب التي استند اليها في رد أسباب الاستئناف والاعتراضات بكل وضوح وتفصيل .

(٢) وإذا ظهر لها أن في الإجراءات والمعاملات التي قامت بها المحكمة المستأنف منها بعض النواقص في الشكل أو في الموضوع أو أن في القرارات التي أصدرتها مخالفة للأصول والقانون تتدارك ما ذكره بالاصلاح فإذا ظهر لها بعد ذلك أنه لا تأثير لتلك الإجراءات والأخطاء على الحكم المستأنف من حيث النتيجة وأنه في حد ذاته موافق للقانون أصدرت القرار بتأييده .

(٣) وإذا كانت تلك الإجراءات والأخطاء التي تداركتها بالاصلاح مما يغير نتيجة الحكم أو كان الحكم في حد ذاته مخالفا للقانون نسخت الحكم المستأنف كله أو بعضه وحكمت بأساس الدعوى بقرار واحد .

(٤) على محكمة الاستئناف عند إصدار الحكم النهائي أن تعالج أسباب الاستئناف بكل وضوح وتفصيل .

(٥) نسخ الحكم المستأنف القاضي برد الدعوى لعدم الاختصاص، أو لكون القضية مقضية، أو لمرور الزمن، أو لعدم الخصومة، أو لأي سبب شكلي يوجب على محكمة الاستئناف أن تقرر إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للنظر في الموضوع .

المادة (١٨٩)

تحكم المحكمة في الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة المتسببة عن الدعوى من حين إقامتها في محكمة الدرجة الأولى إلى حين الحكم بها استئنافا .

المادة (١٩٠)

تسري على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيها يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام مالم يقض القانون بغير ذلك .

الفصل الثالث

التمييز

المادة (١٩١)

على الرغم مما ورد في قانون تشكيل المحاكم النظامية :
(١) تقبل الطعن أمام محكمة التمييز الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في قضايا البداية خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم إذا كان وجاهيا ولا فمن اليوم التالي لتاريخ تبليغه .

هكذا من الأصل

(٢) وتقبل الطعن أمام محكمة التمييز الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا الصلحية المتعلقة في دعاوى اغتلاص المأجور، والقضايا التي تزيد قيمتها على مائتي دينار خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ التبليغ .

(٣) وتقبل الأحكام الأخرى الطعن فيها باذن بطريق التمييز متى كان الخصم يستند في طلبه للحصول على اذن تمييزها الى أى سبب من الأسباب الواردة في المادة (١٩٨) من هذا القانون واذن رئيس محكمة الاستئناف بذلك .

(٤) في الأحوال التي لا يجوز فيها تمييز الأحكام الا باذن يجب على طالب الاذن أن يقدم الطلب خلال عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهيا والا فمن اليوم التالي لتاريخ تبليغه .

(٥) اذا رفض رئيس محكمة الاستئناف اعطاء الاذن يحق لطالبه أن يتقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه قرار الرفض .

(٦) اذا صدر القرار بالاذن سواء من رئيس محكمة الاستئناف أم من رئيس محكمة التمييز وجب على المميز أن يقدم لائحة التمييز خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه قرار الاذن ويبقى الاذن قائما حتى صدور الحكم النهائي في الدعوى .

المادة (١٩٢)

يرفع التمييز بتقديم لائحة الى محكمة التمييز أو الى محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم لرفعها مع أوراق الدعوى الى محكمة التمييز .

المادة (١٩٣)

تتضمن لائحة التمييز التفاصيل الآتية :

- (١) اسم المميز ووكيله وعنوانه للتبليغ .
- (٢) اسم المميز ضده ووكيله وعنوانه للتبليغ .
- (٣) اسم المحكمة التي أصدرت الحكم المميز وتاريخه ورقم الدعوى التي صدر فيها .
- (٤) تاريخ تبليغ الحكم المميز الى المميز " بكسر اليا " اذا لم يكن الحكم وجاهيا .
- (٥) أسباب الطعن بالتمييز بصورة واضحة وفي بنود مستقلة ومرفقة والطلبات .

المادة (١٩٤)

ترفق لائحة التمييز بنسخ اضافية تكفي لتبليغ المميز ضده .

المادة (١٩٥)

- (١) يبلغ المميز ضده نسخة من لائحة التمييز مرفقة بصورة الحكم المميز .
- (٢) يحق للمميز ضده أن يقدم لائحة جوابية خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه لائحة التمييز .

المادة (١٩٦)

- (١) يرد كل تمييز لم يقدم خلال ميعاد التمييز أو لم يكن الرسم مدفوعا عنه .
- (٢) يجوز لمحكمة التمييز عند النظر في التمييز أن تسمح للمميز بإكمال الرسم اذا ظهر أنه كان ناقصا ويرد التمييز في حالة تخلف المميز من دفع باقي الرسم المستحق خلال المدة التي تعيها المحكمة .

هكذا من الأصل

المادة (١٩٧)

- (١) تنظر محكمة التمييز في محضر الدعوى واللوائح التي قدمها الفرقاء وسائر أوراق الدعوى تدقيقاً إلا إذا تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الفرقاء النظر فيها مرافعة ووافقت على ذلك .
- (٢) إذا تقرر المحكمة النظر في الدعوى مرافعة تعيين يومها للمحاكمة وتدعو الفرقاء للحضور فيه .
- (٣) أ - في اليوم المعين تباشر المحكمة رؤية الدعوى بحضور من حضر من محامي الفرقاء وبعد أن تستمع لمرافعات الحاضر منهم وتستوضح ما ترى ضرورة لا يثنيها حجة تدعى في القضية وتصدر قرارها .
- ب - لا يسمح لأي من الفرقاء أن يراجع أمام محكمة التمييز إلا بواسطة محاميه وإذا لم يحضر محامي أي فريق فسي الجلسة تنظر المحكمة في القضية على ضوء محضر المحاكمة واللوائح والأوراق الموجودة وتصدر قرارها .
- ج - إذا لم تتمكن المحكمة من فصل القضية في ذات الجلسة تؤجل رؤيتها إلى جلسة أخرى وسواء حضر محامو الفرقاء هذه الجلسة أو ما يتلوها من جلسات أو تخلفوا جميعهم أو بعضهم تصدر قرارها إما بتأييد الحكم وإما بنبذته وإعادة للمحكمة التي أصدرته .
- (٤) لمحكمة التمييز أن تحكم في الدعوى بدون أن تعيدها إلى مصدرها إذا كان الموضوع صالحاً للحكم والحكم الذي تصدره بهذه الصورة لا يقبل أي اعتراض أو مراجعة أخرى .

المادة (١٩٨)

- لا يقبل الطعن في الأحكام بالتمييز إلا في الأحوال التالية :
- (١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .
- (٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أو في الحكم نفسه .
- (٣) إذا صدر الحكم نهائياً خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلاً وسبباً وحاز قوة القضية المقضية سواء أدعى بهذا أم لم يدفع .
- (٤) إذا لم يبين الحكم على أساس قانوني بحيث لا تسمح أسبابه لمحكمة التمييز أن تمارس رقابتها .
- (٥) إذا أغفل الحكم الفصل في أحد المطالب أو حكم بشيء لم يللبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .
- (٦) إذا كان في الحكم والإجراءات المتخذة في الدعوى مخالفة صريحة للقانون أو كان في أصول المحاكمة مخالفة تتعلق بإجراءات المحاكمة فعلى محكمة التمييز أن تقرر نقضه ولو لم يأت المميز، والمميز ضده في لوائحها على ذكر أسباب المخالفة المذكورة .
- أما إذا كانت المخالفة تتعلق بحقوق الخصمين فلا تكون سبباً للنقض إلا إذا اعترض عليها في محكمتي البداية والاستئناف وأهمل الاعتراض ثم أتى أحد الفريقين على ذكرها في لائحته التمييزية وكان من شأنها أن تغير وجه الحكم .

هكذا من الأصل

المادة (١٩٩)

إذا كان الحكم المميز قد نقض لمخالفته قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص، وعند الانتضاء تعيين المحكمة المختصة التي يجب التداعي إليها بأجراءات جديدة .

المادة (٢٠٠)

إذا نقض الحكم بسبب :

- (١) وقوع خطأ في أصول المحاكمة يعتبر النقض شاملاً لذلك القسم من الإجراءات التي وقعت بعد السبب الذي أوجب النقض .
- (٢) كونه مغايراً للقانون يترتب على المحكمة التي أعيد إليها أن تدعو الفريقين وتحكمهما بمواجهتهما .
- (٣) نقض الحكم الأخير من الحكمين المتناقضين فلا يبقى لزوم لرؤية الدعوى الثانية ولكن إذا نقض الحكمان كلاهما يجب إعادة الدعوى إلى المحكمة التي من اختصاصها النظر فيها لتراها وتفصل فيها من جديد .

المادة (٢٠١)

إذا نقض الحكم المميز وأعيد إلى المحكمة التي أصدرته وجب عليها أن تدعو الفرقاء في الدعوى للمرافعة في يوم تعيينه لهذا الغرض بناءً على مراجعة أي منهم وستأنف النظر في الدعوى .

المادة (٢٠٢)

في اليوم المعين تطلو المحكمة قرار التمييز المتضمن نقض الحكم وتسمع أقوال الفرقاء بشأن قبول النقض أو عدم قبوله ثم تقرر قبول النقض أو الإصرار على الحكم السابق فإذا قررت القبول تسير في الدعوى

بدلاً من النقطة المنقوضة وتفصل فيها ، وإذا قررت الإصرار على حكمها السابق للعلل والأسباب التي استندت إليها في الحكم المنقوض واستدعى أحد الطرفين تمييز قرار الإصرار يجوز لمحكمة التمييز أن :

- (١) تدقق فيه مرة ثانية وتصدر قرارها إما بتأييد الحكم أو نقضه فإذا قررت نقضه للأسباب التي أوجبت النقض الأول تعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم فيها وعندئذ يترتب عليها أن تمثل لهذا القرار أو .
 - (٢) تتولى رؤية الدعوى مرافعة وتفصل فيها .
- والحكم الذي يصدر بهذه الصورة لا يقبل أي اعتراض أو مراجعة أخرى .

المادة (٢٠٣)

تصدر محكمة التمييز قراراتها باجماع الآراء أو بأكثريةا ويجب أن تحتوي هذه القرارات على :

- (١) اسم الفريقين ووكيليهما ومتوافقيهما .
- (٢) خلاصة وأنبية للحكم المميز .
- (٣) الأسباب التي أوردتها الطرفان للطعن في الحكم المميز أو لتأييده .
- (٤) القرار الذي أصدرته محكمة التمييز بتصديق الحكم المميز أو نقضه والحكم في القضية مع بيان أسباب النقض أو الحكم أو الرد على أسباب الطعن التي لها تأثير في جوهره سواء في التصديق أو النقض .
- (٥) تاريخ صدور القرار .

هكذا من الأصل

المادة (٢٠٤)

لا يجوز الطعن في أحكام محكمة التمييز بأى طريق من طرق الطعن .

المادة (٢٠٥)

إذا رأت إحدى هيئات محكمة التمييز أن تخالف مبدأ مقرر في حكم سابق تحيل الدعوى إلى الهيئة العامة .

الفصل الرابعاعتراض الغيرالمادة (٢٠٦)

- (١) لكل شخص لم يكن خصماً ولا ممثلاً ولا متدخلاً في دعوى صدر فيها حكم يعتبر حجة عليه أن يعترض على هذا الحكم اعتراض الغير .
- (٢) يحق للدائنين والمدعين المتضامنين والدائنين والمدعين بالتزام غير قابل للتجزئة أن يعترضوا اعتراض الغير على الحكم الصادر على دائن أو مدين آخر إذا كان مبنياً على غش أو حيلة تمس حقوقهم بشرط أن يثبتوا هذا الغش أو هذه الحيلة بجميع طرق الإثبات .
- (٣) يحق للوارث أن يستعمل هذا الحق إذا مثله أحد الورثة في الدعوى التي لمورثه أو عليه وصدر الحكم مشهاً بغش أو حيلة .

المادة (٢٠٧)

- (١) اعتراض الغير على تعيين أصلي وطاري .
- (٢) يقدم الاعتراض الأصلي إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بلائحة دعوى وفقاً لأجراءات الدعوى العادية .

- (٢) يقدم الاعتراض الطاري بلائحة أو مذكرة إلى المحكمة النافذة في الدعوى إذا كانت مساوية أو أعلى درجة من المحكمة التي أصدرت الحكم المعترض عليه وكان النزاع الذي صدر فيه الحكم داخلاً في اختصاصها .

- (٤) إذا فقد أحد الشرطين المشار إليهما في الفقرة السابقة وجب على المعترض أن يقدم اعتراضاً أصلياً .

المادة (٢٠٨)

يبقى للغير الحق في الاعتراض على الحكم ما لم يسقط حقه بالتقادم .

المادة (٢٠٩)

للمحكمة أن كان الاعتراض طارئاً أن تفصل بالدعوى الأصلية وترجيها الفصل في الاعتراض ما لم يكن فصل الدعوى الأصلية متوقفاً على نتيجة حكمها فسي الاعتراض .

المادة (٢١٠)

لا يترتب على تقديم اعتراض الغير وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك بناءً على طلب الطاعن متى كان في مواصلة تنفيذ هذه ضرر جسيم .

المادة (٢١١)

- (١) إذا كان الغير محقاً في اعتراضه عدلت المحكمة الحكم فسي حدود ما يمس حقوق هذا الغير .
- (٢) إذا كان الحكم المعترض عليه لا يقبل التجزئة عدلت المحكمة الحكم بكامله .

المادة (٢١٢)

إذا أخفق الغير في اعتراضه ألزم بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

هكذا من الأصل

الفصل الخامس

اعادة المحاكمة

المادة (٢١٣)

يجوز للخصم أن يطلب اعادة المحاكمة في الأحكام التي حازت قوة القضية المقضية باحدى الحالات الآتية :

- (١) اذا وقع من الخصم غش أو حيلة أثناء رؤية الدعوى كان ممن شأنه التأثير في الحكم .
- (٢) اذا أقر الخصم بعد الحكم بتزوير الأوراق التي بني عليها أو اذا قضي بتزويرها .
- (٣) اذا كان الحكم قد بني على شهادة أو شهادات قضي بعدم الحكم بأنها كاذبة .
- (٤) اذا حصل طالب الاعادة بعد صدور الحكم على أوراق منتجة في الدعوى كان خصمه قد كتمها أو حمل الغير على كتمها أو حال دون تقديمها .
- (٥) اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصم أو بأكثر مما طلبوه .
- (٦) اذا كان منطوق الحكم مناقضا لبعضه لبعض .
- (٧) اذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى وذلك فيما عدل حالة النيابة الاتفاقية .
- (٨) اذا صدر بين الخصم أنفسهم وبذات الصفة والموضع حكمان متناقضان .

المادة (٢١٤)

- (١) ميعاد طلب اعادة المحاكمة ثلاثون يوما ولا يبدأ في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة (٢١٣) الا من اليوم الذي يلي ظهور الغش أو الذي أقر فيه فاعله بالتزوير أو حكم بثبوته أو الذي حكم فيه على الشاهد بأنه كاذب أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .
- (٢) يبدأ الميعاد في الحالتين (٥ ، ٦) من تاريخ اكتساب الحكم قوة القضية المقضية .
- (٣) يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (٧) من اليوم الذي يلي تبليغ الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا .
- (٤) يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (٨) من تاريخ تبليغ الحكم الثاني .

المادة (٢١٥)

يقدم طلب اعادة المحاكمة الى المحكمة التي أصدرت الحكم ويجرى في ذلك تبادل اللوائح بين الفرقاء وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة (٢١٦)

- (١) يقدم طلب اعادة المحاكمة باستدعاء الى المحكمة التي أصدرت الحكم بالأوضاع المعتادة للدعوى .
- (٢) يجب أن يشتمل الاستدعاء على بيان الحكم الطعن فيه ، وأسباب الطعن ولا كان باطلا .
- (٣) يجب على الطالب أن يقوم في الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة بدفع الرسوم القانونية المنصوص عليها في نظام رسوم المحاكم .

هكذا من الأجل

المادة (٢١٧)

لا يترتب على طلب إعادة المحاكمة وقف تنفيذ الحكم ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك .

المادة (٢١٨)

(١) لا تعيد المحكمة النظر الا في الطلبات التي تناولها الاستدعاء .

(٢) للخصم أن يطلب إعادة المحاكمة تبعا ولو انقضى الميعاد بالنسبة اليه على أن لا يتجاوز ذلك ختام المحاكمة . ويسقط طلب إعادة المحاكمة التبعية اذا حكم بعدم قبول طلب إعادة المحاكمة الأصلي شكلا .

المادة (٢١٩)

تفصل المحكمة أولا في جواز قبول طلب إعادة المحاكمة شكلا ثم تنظر في الموضوع .

المادة (٢٢٠)

اذا حكم برد الطلب يحكم على مقدمه بغرامة قدرها خمسون دينارا والرسوم والمصاريف .

المادة (٢٢١)

الحكم في موضوع الطلب يحل محل الحكم السابق .

المادة (٢٢٢)

لا يجوز طلب إعادة المحاكمة بشأن الحكم الذي يصدر برفض طلب إعادة المحاكمة أو الحكم في موضوعه .

الباب الحادي عشر

الاجراءات أمام محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليها

المادة (٢٢٣)

تبدأ الاجراءات لدى محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليها بتقديم استدعاء الى قلم المحكمة .

المادة (٢٢٤)

لدى تقديم الاستدعاء يعين رئيس المحكمة وقتا لسماع المستدعي أو محاميه - دون دعوة الفريق الآخر - بشأن اصدار قرار مؤقت أو اصدار مذكرة لبيان الأسباب الموجبة أو المانعة وتنظر المحكمة في طلبه ، فان رأت أن الأسباب التي قدمها تبرر ذلك تصدر قرارا مؤقتا أو مذكرة بتبليغ استدعاء المستدعي وما قدمه من أوراق مؤيدة له الى المستدعي ضده ولكل شخص آخر تأمر المحكمة بتبليغها اليه .

المادة (٢٢٥)

اذا رقب المستدعي ضده في معارضة اصدار قرار قطعي وجب عليه خلال ثمانية ايام من تاريخ تبليغه الاستدعاء أو خلال المدة التي تأمر بها المحكمة سواء أكانت أقصر أم أطول من ذلك أن يقدم لائحة جوابية مع نسخة منها لتبليغها للمستدعي فاذا تخلف عن تقديم اللائحة وفق ما ذكر لا يجوز سماعه في معارضة الاستدعاء الا اذا أوعزت المحكمة بخلاف ذلك .

المادة (٢٢٦)

اذا قدمت اللائحة الجوابية يدرج رئيس المحكمة الاستدعاء في قائمة القضايا ويعين تاريخ ووقت النظر فيه ويبلغ ذلك للفريق الا اذا كان موعد النظر في الاستدعاء قد عين في القرار المؤقت .

هكذا من الأصل

المادة (٢٢٧)

- ١- لدى النظر في الاستدعاء يقوم المستدعي فده بادیء ذی ہدہ بمخاطبة المحكمة ويكون للمستدعي الحق في الرد عليه ، ويشترط في ذلك ان يجوز للمحكمة اذا ما استوفيت ان تسمح للمستدعي فده ان يرد على ای حجج ادلى بها المستدعي .
- ٢- يجوز للمحكمة ان تسمح للفرقاء بتقديم بينة بالطريقة التي تستوفيها .

المادة (٢٢٨)

ليس في هذه الاصول ما يمنع المحكمة من اصدار رأى قرار تمهيدي تستوفي اصداره في القضية .

الباب الختامی
الانفاء والنفساء

المادة (٢٢٩)

يلغى قانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

المادة (٢٣٠)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٨/٢/١٥

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	ذوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحبود	طاهر المصري	رشيد مريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصالونه	د. هشام الخطيب	د. حنا موده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل	وزير التعليم العالي
د. طاهر كلمان	د. زيد جهز	رياض الشكعة	المهندس احمد دحقان
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. موسى خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حداد	رجائي النجاني
وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتووين	وزير السياحة	وزير الثقافة والارث القومي
د. فايز الطراونة	جمدي الطباع	زهر المجلوني	د. محمد الخوري

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب تصديق على القانون الآتي ونامر باصداره واصفاته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون محاكم الصلح

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرا عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور مائة وعشرين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٣ من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بالغاء عبارة (خمسمائة دينار) الواردة في كل من الفقرتين ١ و ٣ منها ويستعاض عنها بعبارة (سبعمائة وخمسين دينارا) .

ثانيا : بالغاء نص الفقرة ٨ منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

١ - دعاوى اخلاء المأجور اذا كانت قيمة الدعوى لا تزيد عن سبعمائة وخمسين دينارا .
ب - تقدر قيمة دعوى اخلاء المأجور ببذل ايجاره السنوي .

المادة ٣ - تعدل المادة ٤ من القانون الاصلي بالغاء عبارة (خمسمائة دينار) الواردة في الفقرة ٨ منها ويستعاض عنها بعبارة (سبعمائة وخمسين دينارا) .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة ٢ من المادة ٢٨ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢ - يكون حكم محكمة الصلح قطعيا في القضايا الحقوقية المتعلقة ببيلغ نقدي او مال منقول اذا كانت قيمة المدعى به لا تتجاوز مائة دينار ويستثنى من ذلك دعاوى اخلاء المأجور ، ابا الاحكام الصلحية الحقوقية الاخرى مستثنى الى محكمة الاستئناف .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ٣٠ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣٠ -

في القضايا الحقوقية لا يجوز ان تجري المحاكمة الا وجاها او بشاية الوجاهي وتراعى احكام قانون اصول المحاكمات المدنية المتعلقة بحضور وغياب الفرقاء واستقاط الدعوى .

هكذا من الأصل

المادة ٦ - تستمر محاكم الصلح ومحاكم البداية في نظـر القضايا الحقوقية المقالة او المستأنفة لديها منذ صدور هذا القانون واصبحت خارجة عن اختصاصها بموجب احكامه اذا كانت قد بدأت بالمحاكمة فيها ايا الدعوى التي لم تبدأ النظر فيها فتحويلها الى المحكمة المختصة .

الحسين بن طلال

١٩٨٨/٢/١٢

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	ذوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطنحة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	المهندس احمد دخقان	د. ناصر الدين الاسد
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتموين	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهر المعلاوني	د. محمد الحموري

نخري الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٠
نشر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨

نظام علاوات الضباط البحريين في القوات المسلحة الاردنية
صادر بمقتضى المادتين ١٧ و ١٣٤ من قانون خدمة الضباط رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات الضباط البحريين في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للتكليفات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- : القوات المسلحة الاردنية
- : القائد العام للقوات المسلحة او من ينييه خطيا
- : الضابط الحاصل على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل بشرط ان تكون معادلة من وزارة التعليم العالي
- : ١ - الضابط الحائز على دبلوم في العلوم البحرية بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها بشرط ان تكون شهادة الدبلوم معادلة من وزارة التعليم العالي
- ب - الضابط الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها وانتهى سنة تدريب في كلية عسكرية ودراسة في العلوم البحرية لمدة ثمانية عشر شهرا في معهد او كلية معترف بها من قبل السلطات الاردنية المختصة
- : الضابط الذي اشترك في الدورات التالية ونجح فيها :-
- ١ - دورة بحرية تأسسية في احدى المدارس البحرية على ان لا تقل مدة الدورة عن سنة واحدة
- ب - دورة بحرية متقدمة في مدرسة بحرية على ان لا تقل مدة الدورة عن سنة واحدة وان يكون قد سبقها خدمة بحرية لمدة لا تقل عن ثمانية عشر شهرا
- : ١ - الضابط الذي اشترك ونجح بدورة بحرية تأسسية لا تقل مدتها عن سنة واحدة في احدى المدارس البحرية ، وامضى في الممارسة البحرية بعد ذلك مدة لا تقل عن ثمانية عشر شهرا
- ب - ضابط الصف الذي رفع الى رتبة ضابط وكان مصنفا باي من المهن التالية او يصنف بها بعد اشتراكه ونجاحه بالدورات الخاصة بها في خفر السواحل الملكي :-
- (بحار ، قطاس ، ضلوع بشري)
- : الضابط الذي انتهى بنجاح دورة تزويد فني في خفر السواحل الملكي او الضابط الذي حصل على الدرجة الاولى في مهنة خازن فني شريطة ان يجتاز فحص ضباط التزويد الفني في خفر السواحل الملكي .

ضابط بحري
(صنف ثالث)

ضابط بحري
(صنف رابع)

ضابط تزويد فني

هكذا من الأهل

المادة ٢ - ١ - يمنح الضباط البحريون المنصوص عليهم في المادة ٢ من هذا النظام ويعملون في حقل اختصاصهم علاوة فنية يكون حددها الأعلى كما يلي:

ضباط الصنف الاول	٦٠٪ من الراتب الاساسي
ضباط الصنف الثاني	٤٠٪ من الراتب الاساسي
ضباط الصنف الثالث	٢٠٪ من الراتب الاساسي
ضباط الصنف الرابع	٢٦ ديناراً مملوفاً

ب - يمنح ضابط التزويد الفني المنصوص عليه في المادة ٢ من هذا النظام ويعمل في حقل اختصاصه علاوة فنية حددها الأعلى ٣٦ ديناراً شهرياً .

المادة ٤ - يمنح الضباط البحريون علاوة اختصاص شهرية بالإضافة الى العلاوة الفنية المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة ٣ من هذا النظام حسب الترتيب التالي على أن يقسم الضباط البحريون لأغراض هذه المادة الى ست فئات : -

١ - علاوة الفئة الاولى	١٨٠ ديناراً
ب - علاوة الفئة الثانية	١٥٠ ديناراً
ج - علاوة الفئة الثالثة	١٢٠ ديناراً
د - علاوة الفئة الرابعة	٩٠ ديناراً
هـ - علاوة الفئة الخامسة	٦٠ ديناراً
و - علاوة الفئة السادسة	٢٠ ديناراً

المادة ٥ - تمنح علاوة الاختصاص للضباط البحريين وفق الشروط التالية : -

١ - الفئة السادسة

- ١ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الاول وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة البحرية او
- ٢ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الثاني وامضى مدة لا تقل عن اربع سنوات في ممارسة البحرية او
- ٣ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الثالث وامضى مدة لا تقل عن خمس سنوات في ممارسة البحرية .

ب - الفئة الخامسة

- ١ - اذا كان الضابط البحري حاصل على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه ، او
- ٢ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الاول وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة البحرية ، او
- ٣ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الثاني وامضى مدة لا تقل عن سبع سنوات في ممارسة البحرية ، او
- ٤ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الثالث وامضى مدة لا تقل عن ثمان سنوات في ممارسة البحرية .

ج - الفئة الرابعة

- ١ - اذا كان الضابط البحري حاصل على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه ، او
- ٢ - اذا كان الضابط البحري حاصل على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة البحرية بعد الحصول على الماجستير ، او
- ٣ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الاول وامضى مدة لا تقل عن سبع سنوات في ممارسة البحرية ، او
- ٤ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الثاني وامضى مدة لا تقل عن عشر سنوات في ممارسة البحرية ، او
- ٥ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الثالث وامضى مدة لا تقل عن احدى عشرة سنة في ممارسة البحرية .

د - الفئة الثالثة

- ١ - اذا كان الضابط البحري حاصل على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة البحرية بعد حصوله على تلك الشهادة .
- ٢ - اذا كان الضابط البحري حاصل على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة البحرية بعد حصوله على تلك الشهادة ، او
- ٣ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الاول وامضى مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة في ممارسة البحرية ، او
- ٤ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الثاني وامضى مدة لا تقل عن ثلاث عشرة سنة في ممارسة البحرية ، او
- ٥ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الثالث وامضى مدة لا تقل عن اربع عشرة سنة في ممارسة البحرية .

هـ - الفئة الثانية

- ١ - اذا كان الضابط البحري حاصل على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة البحرية بعد حصوله على تلك الشهادة ، او
- ٢ - اذا كان الضابط البحري حاصل على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن تسع سنوات في ممارسة البحرية بعد حصوله على تلك الشهادة ، او
- ٣ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الاول وامضى مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة في ممارسة البحرية ، او
- ٤ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الثاني وامضى مدة لا تقل عن ست عشرة سنة في ممارسة البحرية .

و - الفئة الاولى

- ١ - اذا كان الضابط البحري حاصل على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن تسع سنوات في ممارسة البحرية بعد حصوله على تلك الشهادة ، او
- ٢ - اذا كان الضابط البحري حاصل على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة في ممارسة البحرية بعد حصوله على تلك الشهادة ، او
- ٣ - اذا كان الضابط البحري من الصنف الاول وامضى مدة لا تقل عن ثمان عشرة سنة في ممارسة البحرية .

المادة ٦ - اذا كان اي ضابط بحري من المنصوص المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا النظام باستثناء الضابط البحري من الصنف الرابع لا يتقاضى علاوة اختصاص فنية علاوة اضافية مقدارها ٢٠٪ من الراتب الاساسي الى ان يستفيد من علاوة الاختصاص المقررة بموجب هذا النظام .

المادة ٧ - لا يجوز الجمع بين العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص التي يتقاضاها الضباط البحريون بموجب هذا النظام واي علاوات اخرى مماثلة ينص عليها في اي نظام آخر .

المادة ٨ - تحجب العلاوات المنصوص عليها في هذا النظام كلياً او جزئياً لمدة لا تزيد على ستة اشهر اذا ارتكب الضابط البحري مخالفة فنية تتعلق بمهنته او اذا ارتكب مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها او اقدم على تصرف يخل بالمسؤوليات والواجبات المنوطة به او يعرقلها .

المادة ٩ - لغايات تطبيق احكام هذا النظام يشكل القائد العام لجنة من خمسة ضباط تكون مهمتها تحديد العلاوة الفنية وعلاوة الاختصاص وانفاذها وحجبها والعمل في اي خلاف يقع في تنفيذ احكام هذا النظام وتتخذ القرارات فيها بالاجماع او باغلبية الاصوات وتكون قراراتها قطعية بعد تصديق القائد العام عليها .

هكذا من الأهل

المادة ١٠- تتولى وزارة التعليم العالي معادلة الشهادات لتلغيات هذا النظام وفقا لنظام معادلة الشهادات رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ وتعليماته او اي تشريع آخر يحل محله .

المادة ١١- للقاء العام اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٢- يلقى اي نص في اي نظام آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٨٨/٢/٢٠

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	د.وقان الهنداوي	وزير الدفاع
وزير شؤون الارض المحتلة ووزير الخارجية بالوكالة	وزير الزراعة	وزير العمل والتنمية الاجتماعية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحبود	رشيد عريقات	
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاصونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حازه	المهندس احمد دشقان	د. ناصر الدين الاسد
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتبوين	وزير السياحة	وزير الثقافة والاثار القومي
د. فايز الطراونه	حدي الطباع	زهير العجاوني	د. محمد الحوري

الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/٢/٥
نشر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨

نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة والاثار القومي
صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة والاثار القومي لسنة ١٩٨٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	: وزارة الثقافة والاثار القومي
الوزير	: وزير الثقافة والاثار القومي
الامين العام	: الامين العام للوزارة
الدائرة	: اي دائرة من دوائر الوزارة المنصوص عليها في هذا النظام
المدير العام	: المدير العام للدائرة
المديرة	: المديرة في مركز الوزارة

المادة ٣- الوزارة مسؤولة عن وضع السياسة العامة للثقافة والاثار القومي والاثار وتنفيذها بالتعاون والتنسيق مع الهيئات والجهات المعنية وفقا للقوانين والانظمة النافذة بها في ذلك ما يلي :

- التعريف بالحضارة العربية والاسلامية، ونشر رسالتها وتغيير فرص لغاتها وامتراجها مع الحضارات الانسانية الاخرى .
- احياء ونشر التراث القومي في العلوم والفنون والآداب .
- رعاية وتشجيع الفنانين والادباء والكتّاب .
- انشاء المراكز الثقافية والفنية والاشراف على أنشطة المراكز المماثلة التي تنشئها الهيئات الاخرى .
- دعم حركة التاليف والترجمة والنشر .
- انشاء وتنظيم المتاحف الفنية والتاريخية والشعبية .
- انشاء وإدارة المكتبة الوطنية والاشراف على المكتبات العامة والتسيق فيما بينها .
- حفظ وصيانة المخطوطات والوثائق الوطنية وتوثيقها وفهرستها .
- اعتماد المعايير القياسية المتعلقة بالمكتبات والوثائق .
- القيام بدور مركز الابداع العام للوثائق والمصنفات .
- ادارة الاثار والاشراف عليها وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها وتسجيلها .
- التنقيب من الاثر في المملكة .
- نشر الثقافة الاثرية وتأسيس المراكز والمتاحف الاثرية .
- تقدير الفرية الاشياء والمواقع الاثرية وتقدير اهمية كل اثر .

هكذا من الأصل

س - مراقبة حياة الآثار والنصرف بها وفقا لاحكام التشريعات المعمول بها .
ع - التعاون مع الجهات الاثرية المحلية والعربية والاجنبية بما يخدم التراث القومي الاثري ونفا للتشريعات النافذة .

المادة ٤ - ١ - تتكون الوزارة من :

١. مركز الوزارة
٢. دائرة الآثار العامة
٣. دائرة المكتبات والوثائق الوطنية
٤. المركز الثقافي الملكي

ب - يتكون مركز الوزارة من :

١. مديرية الشؤون الادارية والمالية
٢. مديرية الشؤون الثقافية
٣. مديرية العلاقات العامة
٤. مديرية التفتيش
٥. مديرية الفنون
٦. مكتب الشؤون القانونية

ج - يرتبط بالوزير مباشرة كل من :

١. الامين العام
٢. دائرة الآثار العامة ومديرها
٣. دائرة المكتبات والوثائق الوطنية ومديرها
٤. مدير المركز الثقافي الملكي
٥. مكتب الشؤون القانونية

د - تمارس الدوائر المديرية اختصاصها وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها .

المادة ٥ - ١ - يكون الامين العام مسؤولا امام الوزير عن تنفيذ سياسة ومهام الوزارة وادارة شؤون مركز الوزارة وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات .

ب - يتولى ادارة كل دائرة مدير عام يكون مسؤولا امام الوزير عن تنفيذ سياسة ومهام الوزارة التي تدخل في اختصاص دائرة وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات .

المادة ٦ - ١ - يسمى مدير المديرية ورئيس القسم في الوزارة بقرار من الوزير بناء على تنسيب الامين العام كما يسمى رئيس القسم في الدائرة بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام .

ب - يكون مدير المديرية مرتبطا بالامين العام ومسؤولا امامه مباشرة عن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به .

ج - يكون رئيس القسم في اي دائرة او مديرية مرتبطا بمدير المديرية او المدير العام حسب مقتضى الحال ومسؤولا امامه مباشرة عن تنفيذ مهام وواجبات شؤون القسم .

المادة ٧ - ١ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى (اللجنة الاستشارية) تعتمد اجتماعاتها بدعوة من الوزير وذلك على النحو التالي :

١. الوزير
٢. الامين العام
٣. مدير الدوائر
٤. خمسة اشخاص من ذوي الاختصاص يعينهم الوزير لمدة سنتين

ب - يعين الوزير احد موظفي الوزارة اامين مدير للجنة .
ج - تكون مهمة اللجنة تقديم المشورة في المجالات التي يرضيها عليها الوزير .

المادة ٨ - ١ - اجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير انشاء مديريات جديدة في مركز الوزارة او خارجه او الغاء اي من المديريات القائمة او ادماجها بغيرها .

ب - للوزير انشاء الاقسام والفروع في الدوائر او المديريات وله اي من تلك الاقسام او الفروع او ادماجها بغيرها .

المادة ٩ - يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :-

- ١ - تحديد المهام والاعمال الخاصة بالمديريات والاقسام والفروع والمستشارين والخبراء .
- ب - وصف اعمال الموظفين في الوزارة .

المادة ١٠ - يلغى هذا النظام اي نظام اخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٨٨/٣/٥

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم فوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع زيد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	وزير الخارجية	وزير العمل والتبعية الاجتماعية رشيد عريقات
وزير شؤون الارض المحطة	وزير الزراعة	مروان الحمود	مروان دودين
وزير المياه والري	وزير التعليم العالي	د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الخصاونه
المهندس احمد فخاق	وزير الصحة	د. زيد حمزة	وزير التخطيط
د. طاهر كنعان	وزير الاشغال العامة والسكان	المهندس شفيق الزوايده	د. عوض خليفات
وزير الشباب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	يوسف حمدان	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القري	د. محمد الصوري
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. فايز الطراونه	وزير الصناعة والتجارة والتبوين	زهري العلوني	
	حادي الطباع		

هكذا من الأفضل

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على الاتفاقية التي تم التوصل اليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية بشأن تجنب ازدواج الضريبي لمنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بشكلها التالي : -

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية رغبة منهما في عقد اتفاقية بينهما لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يخص بالضرائب على الدخل ورأس المال ، قد اتفقتا على ما يلي :

الفصل الاول

المادة (١)

الاشخاص الذين تنطبق عليهم هذه الاتفاقية

تنطبق هذه الاتفاقية على الاشخاص المقيمين في دولة متعاقدة او في كلتا الدولتين المتعاقدين .

المادة (٢)

الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

- ١ (ا) تنطبق هذه الاتفاقية على الضرائب التالية :
 - ١ . فيما يتعلق بالجمهورية التونسية .
 - الاداء على الباتيندة (الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية) .
 - الاداء على ارباح المهن غير التجارية (الضريبة على ارباح المهن الحرة) .
 - الاداء على المرتبات والاجور والمعاشات والايادات (الضريبة على الرواتب والاجور على اختلاف انواعها) .
 - الاداء الفلاحي (الضريبة على الاراضي الزراعية والحرجية والثروة الحيوانية) .
 - الضريبة الشخصية للدولة (الضريبة على مجمل اليرداد) .
 - الاداء على مداخيل القيم المنقولة (كارياج الاسهم والسندات .. الخ) .
 - الاداء على مداخيل الديون والودائع والضمانات المالية والحسابات الجارية .
- ٢ . فيما يتعلق بالمملكة الأردنية الهاشمية .
- الضريبة على الدخل .

(ب) تسري احكام الاتفاقية ايضا على اية ضريبة مماثلة او مشابهة في جوهرها تفرض بعد ذلك بالاضافة الى الضرائب الحالية او بدلا منها .

(ج) تخطر السلطات المختصة في كل من الدولتين المتعاقدين الدولة المتعاقدة الاخرى في نهاية كل عام بامانة تعديلات تطرأ على قوانين الضرائب فيها ، وذلك عبر القنوات الدبلوماسية .

الفصل الثاني

المادة (٣)

تعريف

- ١ . في هذه الاتفاقية ما لم ينص خلاف ذلك من مدلول النص : -
- (ا) تعني عبارة (الدولة المتعاقدة) وعبارة (الدولة المتعاقدة الاخرى) حسب النص الملكية الأردنية الهاشمية او الجمهورية التونسية .
- (ب) يشمل لفظ (شخص) افراد والشركات وجميع الهيئات الاخرى التي تعامل كوحدات خاضعة للضريبة طبقا لقوانين الضرائب المعمول بها في اي من الدولتين المتعاقدين .

(ج) يقصد بلفظ (شركة) اية هيئة ذات شخصية معنوية او اية وحدة تعامل من الناحية الضريبية على انها ذات شخصية معنوية .

(د) يقصد بعبارة (مؤسسة احدى الدولتين المتعاقدين) اي مؤسسة يديرها شخص مقيم في احدى الدولتين المتعاقدين .

(هـ) تعني عبارة (السلطة المختصة) وزير المالية في كل من الدولتين المتعاقدين او من يمثله قانونا .

٢ . عند تطبيق احكام هذه الاتفاقية بمعرفة احدى الدولتين المتعاقدين ، يقصد بأي عبارة او لفظ لم يرد له تعريف محدد ، المعنى المقرر له في القوانين المعمول بها في تلك الدولة بشأن الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية ، وذلك ما لم يقض النص بخلاف ذلك .

المادة (٤)

الموطن الضريبي

- ١ . لاغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة (مقيم في احدى الدولتين المتعاقدين) اي شخص يعتبر مقيما طبقا لقانون تلك الدولة لاغراض مرض الضريبة فيها .
- ٢ . في حالة ما اذا كان شخص يعتبر وفقا لاحكام الفقرة السابقة مقيما في كل دولة من الدولتين المتعاقدين فان هذه الحالة تعالج طبقا للقواعد الآتية :
 - (ا) يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم ، فاذا كان له مسكن دائم في كلا الدولتين المتعاقدين يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز مصلحة الرئيسية .
 - (ب) في حالة عدم وجود مسكن دائم او في حالة عدم مقيما في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها .
 - (ج) في حالة ما اذا كان من الدولتين المتعاقدين ، يعتبر اركان تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز مساحته الرئيسية في اي من الدولتين المتعاقدين ، يعتبر اركان تحديد الدولة التي ولد فيها من اب يتمتع بذات الجنسية .
 - (د) اذا لم يمكن تحديد اقامة اي فرد وفقا للفقرات (ا) ، (ب) و (ج) اعلاه يتم تحديد اقامته باتفاق مشترك بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدين .
- ٢ . في حالة ما اذا كان هناك ، وفقا لاحكام الفقرة ١ ، شخص اخر من غير الافراد مقيما في كل من الدولتين المتعاقدين فانه يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها المركز الفعلي للإدارة .

المادة (٥)

المنشأة الدائمة

- ١ . لاغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة (المنشأة الدائمة) المكان الثابت الذي تؤول فيه المؤسسة كل نشاطها او بعضها .
- ٢ . تشمل عبارة (المنشأة الدائمة) :
 - (ا) مقر الادارة .
 - (ب) الفرع .
 - (ج) المكتب .
 - (د) المصنع .
 - (هـ) الورشة .
 - (و) النجم او الحجر او حقل البترول او اي مكان اخر لاستخراج موارد طبيعية .
 - (ز) الزرمة او الحقل او المخزن .
 - (ح) حظيرة البناء والانشاء او مصنع التجميع الذي يوجد لاكثر من ستة شهور .
- ٢ . لا تشمل عبارة (المنشأة الدائمة) ما يلي :
 - (ا) الانتعاج بالتسهيلات الخاصة لغرض تخزين او تسليم السلع المملوكة للمؤسسة او الاحتفاظ بها لغرض العرض او التسليم .

هكذا من الأصل

- (ب) الاحتفاظ بالسلع المملوكة للمؤسسة لغرض تشغيلها فقط بعرفة مؤسسة أخرى .
- (ج) الاحتفاظ ببيان ثابت للعمل بياض شراء السلع أو تجبيع المعلومات للمؤسسة .
- (د) الاحتفاظ ببيان ثابت بياض الإعلان أو إعطاء معلومات أو القيام بأبحاث علمية أو أوجه نشاط مماثلة ذات صفة تهيدية أو مساعدة للمؤسسة .
- ٤ . يعتبر منشأة دائمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين الشخص الذي يعمل في تلك الدولة نيابة عن مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت له سلطة إبرام العقود نيابة عن المؤسسة واعتاد مباشرة هذه السلطة .
- ٥ . تعتبر مؤسسة التامين بدولة متعاقدة أنها (منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى) إذا أجرت تلك المؤسسة عقود تامين في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى بواسطة شخص يمثل مقيم في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى باستثناء الوسيط الذين يتمتعون بوضع مستقل في أعمالهم .
- ٦ . أن ممارسة مؤسسة معينة نشاطا ما بواسطة سمسار أو وكيل عام أو أي وسيط له وضع مستقل في الدولة المتعاقدة الأخرى لا يجعل من تلك المؤسسة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى شريطة أن يعمل أولئك الأشخاص في نطاق نشاطهم العادي .

الفصل الثالث

المادة (٦)

الدخل الناتج عن اموال أو اهلاك عقارية

- ١ . يخضع الدخل الناتج من اموال عقارية للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها تلك الاموال .
- ٢ . تعرف عبارة (الاموال العقارية) طبقا لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها تلك الاموال وتشمل هذه العبارة على أي حال الاموال المحقة بالاموال العقارية كالمعدات المستعملة في الزراعة والحقول التي تنطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الاراضي وحق الانتفاع بالاموال العقارية والحق في مبالغ متفرقة أو ثابتة مقابل استغلال أو حق استغلال المستودعات أو المواد المعدنية أو غيرها من الموارد الطبيعية ، ولا تعتبر السفن والطائرات من الاموال العقارية .
- ٣ . تطبق أحكام الفقرة ١ على الدخل المستمد من الاستعمال المباشر للاموال العقارية أو تأجيرها أو استعمالها على أي نحو آخر .
- ٤ . تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ كذلك على الدخل الناتج من الاموال العقارية المملوكة للمؤسسة والدخل الناتج عن الاموال العقارية المستعملة لاداء خدمات مهنية .

المادة (٧)

الارباح الصناعية والتجارية للمؤسسات

- ١ . تخضع الارباح الصناعية والتجارية التي تحققها مؤسسة إحدى الدولتين المتعاقبتين لضريبة دولة هذه المؤسسة .
- ٢ . إذا راولت المؤسسة الكائنة في إحدى الدولتين المتعاقبتين نشاطا صناعيا أو تجاريا في الدولة الأخرى عن طريق منشأة دائمة لها ، فإن ارباح المؤسسة الناتجة من نشاط المنشأة الدائمة تخضع لضريبة الدولة الكائنة فيها المنشأة الدائمة للمؤسسة وتحدد ارباحها كما لو كانت ارباحا مؤسسة مستقلة تؤول نفس النشاط أو نشاطا مماثلا في نفس الظروف أو في ظروف مماثلة وتعامل بصفة مستقلة تماما عن المؤسسة التي تعتبر منشأة دائمة لها .
- ٣ . عند تحديد ارباح المنشأة الدائمة تخضع المصاريف الخاصة بالمنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والمصاريف الادارية العامة التي انقفت سواء في الدولة الكائنة فيها المنشأة أو في غيرها . ويشترط في ذلك أن لا تخضع المبالغ التي تدفع من المنشأة الدائمة إلى مقر الشركة أو إلى إحدى المؤسسات الأخرى كإتاوات أو كتعويضات أو غير ذلك من الحقوق أو كمحولة (فيما عدا استرجاع المصاريف المدفوعة فعلا) مقابل اسداء خدمات أو نشاط اداري أو كإتاوات من المبالغ الغرضية للمنشأة الدائمة باستثناء حالة المؤسسة التي تكون

- ٤ . إذا كان العرف يجري في إحدى الدولتين المتعاقبتين على تحديد الارباح الخاصة بمنشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للارباح الكلية للمؤسسة على أجزائها المختلفة أو على أي أساس آخر ، فإن أحكام الفقرة ٢ لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الارباح التي تخضع للضرائب على أساس التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف ، على أن طريقة التقسيم النسبي يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ المبينة في هذه المادة .
- ٥ . لأغراض الفقرات السابقة فإن الارباح التي تخص المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنة بعد أخرى ما لم يكن هناك سبب سليم وكاف للعمل بغير ذلك .
- ٦ . إذا كانت الارباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على انفراد مواد أخرى في هذه الاتفاقية فإن أحكام هذه المادة لا تمل بأحكام تلك المواد .

المادة (٨)

النقل البحري والنقل الجوي

- ١ . تخضع الارباح الناتجة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي للضرائب في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مقر الإدارة الفعلي للمؤسسة .
- ٢ . أن الارباح المتأنية من استغلال البواخر الصالحة للملاحة الداخلية تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة حيث يوجد مقر الإدارة الفعلي للمؤسسة .

المادة (٩)

المؤسسات المشتركة ذات الشروط الخاصة

- لكل دولة من الدولتين المتعاقبتين ألا تأخذ بالشروط الخاصة بالعلاقات التجارية والمالية بين مؤسستين أو أكثر إذا كان من شأن هذه الشروط تخفيض الارباح الخاصة للضريبة في تلك الدولة وذلك في الحالتين الآتيتين (أ) إذا ساهمت مؤسسة تابعة لأحدى الدولتين المتعاقبتين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رأسمال أو إدارة أو رقابة مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى . (ب) أو إذا ساهم نفس الأشخاص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رأسمال أو إدارة أو رقابة مؤسسة تابعة لأحدى الدولتين المتعاقبتين ومؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى .

المادة (١٠)

حصص الاسهم

- ١ . تخضع حصص الاسهم التي تدفعها شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين للضريبة في تلك الدولة حيث توجد تلك الشركة وحسب تشريع الدولة المذكورة .
- ٢ . تعني عبارة (حصص الاسهم) الدخل المتأني من أي أسهم أو بطاقات انتفاع أو انصبة مؤسسين أو أي نصيب متأت من الاسهم على اختلاف أنواعها حسب التشريع الضريبي للدولة التي تقيم بها الشركة الموزعة باستثناء الديون .

المادة (١١)

الفوائد

- ١ . تخضع الفوائد الناجمة عن استثمار رؤوس الاموال في مختلف أشكالها للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنتج فيها تلك الفوائد .
- ٢ . تعني كلمة (الفوائد) عند استعمالها في هذه المادة الدخل المتأني من المطالبة بدين من أي نوع مؤمن أو غير مؤمن برهن وسواء كان للدائن حق الاشتراك في ارباح المدين أو لم يكن له هذا الحق . وتعني تلك الكلمة بوجه خاص الدخل المتأني من الضمانات الحكومية والدخل المتأني من السندات والاسهم التي تتضمن قسما وجوائز مرتبطة بهذه الضمانات والسندات والاسهم ، ولا تعتبر مائدة لغايات تطبيق هذه المادة المبالغ المحكوم بها كمعقوبة على تأخير الدفع .

هكذا من الأشهر

المادة (١٢)

الاتفاقيات

١. تخضع الاتفاقيات التي تنشأ في إحدى الدولتين المتعاقبتين وتدفع إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في الدولة التي تنشأ فيها تلك الاتفاقيات .
٢. يقصد بلفظ (الاتفاقيات) الوارد في هذه المادة المبالغ المدفوعة من أي نوع مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق النشر الخاصة بعمل أدبي أو فني أو علمي أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية أو رسم أو نموذج أو خطة أو تركيب أو أساليب سرية مقابل استعمال أو الحق في استعمال أية معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية .

المادة (١٣)

أرباح رأس المال

١. تخضع الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال العقارية للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها تلك الأموال .
٢. تخضع الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال المنقولة المملوكة منشأة دائمة أو مركز ثابت وكذلك الأرباح الناتجة عن التصرف بالمنشأة الدائمة نفسها للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها تلك الأرباح .
٣. تخضع الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال المنقولة المشار إليها في المادة ٨ من هذه الاتفاقية للضريبة في الدولة التي يوجد فيها مركز إدارته الفعلي .
٤. تخضع الأرباح الناتجة عن التصرف في أية أموال وأصول غير ما ذكر أعلاه من هذه المادة للضريبة في الدولة التي تنشأ فيها تلك الأرباح .

المادة (١٤)

الخدمات المهنية المستقلة

١. أن الدخل الذي يحققه مقيم بدولة متعاقدة من مهنة حرة أو من نشاطات أخرى مستقلة ذات صبغة مهنية تخضع للضريبة في هذه الدولة غير أن مثل هذا الدخل يكون خاضعاً للضريبة بالدولة المتعاقدة الأخرى في الحالتين التاليتين :
(أ) إذا كانت للشخص المذكور بصفة عادية قاعدة ثابتة بالدولة المتعاقدة الأخرى لممارسة نشاطاته . وفي هذه الحالة يخضع الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك فقط على الدخل المنسوب إلى القاعدة الثابتة المذكورة ، أو .
(ب) إذا أبدت أقابته بالدولة المتعاقدة الأخرى إلى مدة أو مدد تساوي أو تفوق ١٨٣ يوماً في السنة الضريبية .
٢. تشمل عبارة الخدمات المهنية بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية أو الأدبية والفنية والفيزيائية والتعليمية وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين وأطباء الأسنان والمحاسبين .

المادة (١٥)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

١. فيما عدا ما نص عليه في المواد ١٦ ، ١٨ ، ١٩ تخضع الرواتب وغيرها من الإيرادات المأثلة التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من الاستخدام للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يمارس العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى .
فإذا مارس العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن المبالغ المتأتية من هذا النشاط تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .
٢. بالرغم من أحكام الفقرة ١ فإن الإيرادات التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من استخدام مورس في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يخضع للضريبة في الدولة الأولى .
(أ) إذا أوجد منظم الإيراد في الدولة الأخرى لمدة أو لعدد لا يتجاوز مجوعها ١٨٣ يوماً في السنة المالية المعنية .

- (ب) إذا كان الإيراد قد دفع من قبل أو لحساب مستخدم غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى .
- (ج) إذا كان الإيراد لا تتخله منشأة دائمة أو مركز ثابت يعود للمستخدم في الدولة الأخرى .
٢. بالرغم من أحكام هذه المادة السالفة الذكر ، فإن الدخل المتأتي من الاستخدام الذي يمارس على ظهر سفينة أو طائرة أو قاطرة أو سيارة عابرة في النقل الدولي يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مكان الإدارة الفعلي للمؤسسة .

المادة (١٦)

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من المكافآت المأثلة التي يستند بها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين لصفته عضواً بمجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

المادة (١٧)

الفنانين والرياضيين

مع مراعاة أحكام المادتين ١٤ ، ١٥ من هذه الاتفاقية ، يخضع الدخل الذي يحققه فنانون الملامح العابرة كثنائي المسارح أو السينما أو الراديو أو التلفزيون والموسيقيين ومن يزاولون ألعاب الرياضة ، من نشاطهم الشخصي في هذا الميدان للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يزاولون فيها هذا النشاط .

المادة (١٨)

المعاشات

مع مراعاة حكم المادة ١٩ تخضع المعاشات التقاعدية (الرواتب التقاعدية) العادة والخاصة والتعويضات المترتبة على انتهاء الخدمة للضريبة في البلد مصدر الإيراد بصرف النظر عن محل إقامة المستفيد ، ما لم تكن هذه المعاشات والتعويضات ممتانة من الضريبة .

المادة (١٩)

الوظائف الحكومية

المرتبات والأجور وغيرها من المبالغ التي تدفعها حكومة إحدى الدولتين المتعاقبتين أو الهيئات ذات الصلة العامة فيها ، تخضع للضريبة في تلك الدولة التي تدفع هذه المبالغ .

المادة (٢٠)

الطلاب

١. إذا وجد بصفة مؤقتة شخص مقيم بأحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك فقط باعتباره :
(أ) طالباً في جامعة أو كلية أو معهد أو مدرسة في هذه الدولة الأخرى .
(ب) أو تلميذاً يتدرب على الأعمال التجارية أو الفنية .
(ج) أو مستفيداً بمنحة أو بمرتب أو جائزة من منظمة علمية أو تربوية ويكون الغرض الأول من ذلك القيام بدراسة وبحوث .
- فإنه لا يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فيما يتعلق بالمبالغ المحولة إليه لغرض مقابلة نفقات المعيشة أو التعليم أو التدريب أو منها يتعلق بمنحة دراسية ويسرى نفس الحكم على أي مبلغ يمثل أمانة عن خدمات مؤداة في تلك الدولة الأخرى بشرط أن تكون هذه الخدمات مرتبطة بالدراسة أو التدريب أو ضرورية لغرض مقابلة نفقات المعيشة .

هكذا من الأصل

المادة (٢١)

الدخل الذي لم ينص عليه صراحة

في هذه الاتفاقية

تخضع عناصر دخل الشخص المقيم بدولة متعاقدة غير المنصوص عليها بمسقة صريحة في هذه الاتفاقية للضريبة بالدولة المذكورة .

الفصل الرابع

احكام عامة

المادة (٢٢)

طريقة تجنب ازدواج الضريبة

١. اذا كان شخص مقيما في احدى الدولتين المتعاقبتين يستند دخلا من الدولة المتعاقدة الاخرى وكان ذلك الدخل ، طبقا لاحكام هذه الاتفاقية ، يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى فعلى الدولة الاولى ، مع عدم الاخلال باحكام الفقرة ٢ ان تعفى ذلك الدخل من الضريبة . ومع ذلك يجوز لها عند حساب الضريبة على الجزء المتبقي من دخل ذلك الشخص ان تطبق نسبة الضريبة التي كان يجب ان تطبق لو لم يكن ذلك الدخل قد اعفي على النحو المذكور .

٢. اذا كان شخص مقيما في احدى الدولتين المتعاقبتين يستند دخلا من الدولة المتعاقدة الاخرى وكان ذلك الدخل يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى فعلى الدولة الاولى ان تسمح بان يخضع من الضريبة على دخل ذلك الشخص مبلغ يساوي الضريبة التي يدفعها في الدولة المتعاقدة الاخرى . على الا يزيد ذلك الخصم عن الجزء من الضريبة المتعلقة بالدخل المستند من الدولة المتعاقدة الاخرى والمحسوب قبل السماح بالخصم .

٣. تعتبر الضريبة التي كانت موضوع اعفاء او تخفيض خلال مدة معينة باحدى الدولتين المتعاقبتين بمقتضى التشريع الوطني للدولة المذكورة وكأنها دفعت فعلا ، ويجب ان تطرح بالدولة المتعاقدة الاخرى من الضريبة التي قد تفرض على المداخيل المذكورة .

المادة (٢٣)

عدم التمييز في المعاملة

١. لا يجوز اخضاع رعايا اي من الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الاخرى لاية ضرائب او لاي التزام يتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب او الالتزامات الضريبية التي يخضع لها او يجوز ، في نفس الظروف ان يخضع لها رعايا هذه الدولة الاخرى ، ولا لاية ضرائب او التزامات ضريبية اقل منها مبيها .

٢. يقصد بلفظ (رعايا) : -

(ا) جميع الافراد المقيمين بجنسية احدى الدولتين المتعاقبتين .
(ب) جميع الاشخاص القانونيين في احدى الدولتين المتعاقبتين .

٣. لا تخضع المنشأة الدائمة التي تمتلكها مؤسسة تابعة لاحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الاخرى لضرائب تفرض عليها في تلك الدولة الاخرى اكثر مما تفرض من الضرائب التي تفرض على المؤسسات التابعة لتلك الدولة الاخرى والتي تراول نفس النشاط .

ولا يجوز تفسير هذا النص على انه يلزم احدى الدولتين المتعاقبتين بان تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الاخرى اية تخفيضات او اعفاءات او خصومات مبيها تتعلق بالضرائب مما تمنحه لرعاياها بسبب الحالة المدنية او الالتزامات المالية .

٤. لا يجوز اخضاع المؤسسات التابعة لاحدى الدولتين المتعاقبتين والتي يمتلك راسمالها كله او بعضه او يراعيه بطريق مباشر او غير مباشر اشخاص مقيمين في الدولة المتعاقدة الاخرى ، لاي ضرائب او اية التزامات تتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب او الالتزامات الضريبية التي تخضع او يجوز ان تخضع لها المؤسسات المماثلة الاخرى في تلك الدولة ، وتكون اقل منها مبيها .

المادة (٢٤)

اجراءات تفسير الاتفاقية

١. يحق لكل دولة من الدولتين المتعاقبتين ان تطلب تفسير احكام هذه الاتفاقية اذا تبين لها ان الدولة المتعاقدة الاخرى طبقت او تطبق اي حكم من احكام هذه الاتفاقية بصورة غير صحيحة وتخرج بها عن الاهداف والغايات المتسودة منها في تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب .

٢. يبرر طلب التفسير الى الدولة المتعاقدة الاخرى كما يتم تحديد مكان وزمان اجتماع اللجنة المنصوص عليها في البند ٣ من هذه المادة عبر القنوات الدبلوماسية .

٣. يجري التفسير من قبل لجنة تتألف من مندوبين اثنين او اكثر عن كل دولة متعاقدة يكون واحد منهم على الاقل من المختصين في المالية والضرائب في دولته ويعتبر التفسير الذي يتم عليه الاتفاق جزءا من هذه الاتفاقية .

المادة (٢٥)

تبادل المعلومات

١. تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات التي تلزم لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية والغايات المحلية للدولتين المتعاقبتين بشأن الضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، وحيث يكون فرض الضرائب بمقتضاها يتفق واحكام هذه الاتفاقية وتكون المعلومات المتبادلة على هذا النحو سرا ولا يجوز افشاؤها لاي شخص او هيئة بخلاف المنوط به ارتباط الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية او تحصيلها بها في ذلك تحديدها عن طريق القضاء .

٢. لا يجوز باي حال تفسير احكام الفقرة ١ بما يؤدي الى الزام احدى الدولتين المتعاقبتين بما يلي : -
(ا) تنفيذ اجراءات ادارية تتعارض مع القوانين او النظام الاداري المعمول به فيها او في الدولة المتعاقدة الاخرى .

(ب) تقديم بيانات لا يمكن الحصول عليها طبقا للقوانين او النظم الادارية المتبعة فيها او في الدولة المتعاقدة الاخرى .

(ج) تقديم معلومات من شأنها كشف اسرار متعلقة بالتجارة او الصناعة او النشاط التجاري او المهني او الاساليب التجارية او معلومات يعتبر الامشاء بها مخالفا للنظام العام .

المادة (٢٦)

المزايا الدبلوماسية والقنصلية

ليس في احكام هذه الاتفاقية ما يخل بالمزايا الضريبية الممنوحة لرجال السلك السياسي والقنصلي بمقتضى القواعد المعمولة للعائسون الدولي او لاحكام الاتفاقية الخاصة .

الفصل الخامس

المادة (٢٧)

اجراءات المصادقة على هذه الاتفاقية

١. تقوم الدولتان المتعاقدتان باصدار التشريعات واتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية .
٢. يصادق على هذه الاتفاقية من قبل كل من الدولتين المتعاقبتين طبقا لنظمها الدستورية في اقرب وقت ممكن .

هكذا من الأصيل

المادة (٢٨)

نفاذ الاتفاقية

١. تخطر كل من الدولتين المتعاقبتين الدولة المتعاقدة الاخرى باستكمال الاجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لوضع هذه اتفاقية موضع التنفيذ وذلك بالطرق الدبلوماسية .
٢. وتعتبر هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من اليوم الاول من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تم فيها تبادل الاخطارين على الوجه المنصوص عليه في الفقرة ١ من هذه المادة .

المادة (٢٩)

انتهاء الاتفاقية

١. يستمر العمل بهذه الاتفاقية بالنسبة لكل من الدولتين المتعاقبتين الى حين الفائها او انسحاب الدولة منها .
 ٢. يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين ان تسحب من هذه الاتفاقية شريطة ان لا يتم الانسحاب الا بعد ان تخطر الدولة المنسحبة الدولة المتعاقدة الاخرى بصورة كتابية برغبتها في الانسحاب قبل نهاية السنة الميلادية ببدء ستة اشهر على الاقل .
- وتعتبر الاتفاقية ملغاه عندئذ اعتبارا من بداية السنة التالية للسنة التي انتهت فيها مدة الاخطار .
- حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية وجرى التوقيع عليها اصولا في عمان في اليوم السادس والعشرين من شهر جمادي الاخره سنة الف واربعماية وثمان هجرية الموافق للاربع عشر من شهر شباط (فيفري) سنة الف وتسعمائة وثمان وثمانين ميلادية وسلمت صورة طبق الاصل منها الى كل من الدولتين المتعاقبتين .

عن حكومة الجمهورية التونسية
سفير الجمهورية التونسية
سميد بن مصطفى

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
مدير عام دائرة ضريبة الدخل
سلمان الطراونه

تعرفة البريد الالكتروني (الفاكسي)

بعد ان اطلع مجلس الوزراء على تقرير اللجنة المشكلة لدراسة تعرفة البريد الالكتروني وبناء على تنسيب معالي وزير النقل والاتصالات قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٠ الموافقة على تعرفة البريد الالكتروني (الفاكسي) بشكلها التالي اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

١. يتم توزيع الاجور (التعرفة البريدية لخدمة البريد الالكتروني) على خمس مجموعات ولكل مجموعة تعرفة بريدية وهي على النحو التالي : -
- | | |
|--------------------|--|
| المجموعة الاولى : | داخل الحافظات |
| المجموعة الثانية : | بين الحافظات في المملكة |
| المجموعة الثالثة : | الدول العربية |
| المجموعة الرابعة : | دول اوروبا |
| المجموعة الخامسة : | بقية دول العالم (اسيا ، افريقيا ، الامريكيتين واستراليا) |

وتكون التعرفة على هذا الاساس كما يلي :

المجموعة : صفحة العنوان مع اول صفحة ٤/١ A4 او جزء منها من كل صفحة اضافية او جزء منها

فلس دينار	فلس دينار
الاولى	٥٠٠ ٢٥٠
الثانية	٧٥٠ ٢٥٠
الثالثة	٣ ٠٠٠ ٠٠١
الرابعة	٥ ٠٠٠ ٠٠٢
الخامسة	٦ ٥٠٠ ٠٠٢

ب. اجرة توزيع اية بعتة وارادة الى اي مكتب بريدي في المملكة ومرسلة اصلا من داخل المملكة من خارج نطاق المكاتب البريدية هي ٣٠٠ فلس تستوفي من المرسل اليه .

ج. اجرة توزيع اية بعتة وارادة الى اي مكتب بريدي في المملكة ومرسلة اصلا من خارج المملكة ومن خارج نطاق المكاتب البريدية هي ٥٠٠ فلس تستوفي من المرسل اليه .

وفي كلتا الحالتين ب، ج ، لا تسلم الرسالة الا عن طريق حاجز الختم وبوجوب الايصال المالي المعتد واذا رفض المرسل اليه دفع الاجور تهمل الرسالة وتحفظ في ملف خاص بمكتب البريد .

ملاحظة : اذا زاد طول الصفحة الاولى بالضرورة عن ٢٩ سم الحد الاعلى لنموذج (A4) ٤/١ فتعتبر الزيادة صفحة ثانية وتستوفي اجورها حسبها هو مبين بالتعرفة بشرط ان لا يزيد الطول النهائي عن الحد الاقصى المقرر ٥٥ سم .

هكذا من الأصل